

تقديم
فضيلة الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله أبو زيد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وصحبه، ومن اهتدى بهديه .

أما بعد: فهذا صوت من صنعاء اليمن، ينصر السنة، ويدافع عن حملتها، وَيَذُبُّ عنهم وعنهما، يدونه يراع العلامة ابن الوزير اليماني الْمُحَلِّي عند عامة من ترجمه بالإمام المجتهد: محمد بن إبراهيم بن علي القاسمي الصنعاني مَدْفَنًا. المتوفى سنة (٨٤٠) - رحمه الله تعالى - يرقم سطره في مُجَالِدَةٍ مع شيخه العلامة ابن أبي القاسم اليماني، المنعوت عند علماء الزيدية بمجتهد المذهب في زمانه: علي ابن محمد الهادي. المتوفى سنة (٨٣٧) - رحمه الله تعالى؛ - إذ كتب ابن أبي القاسم إلى تلميذه ابن الوزير رسالة ينصحه فيها عن ميله إلى التخلي عن مذهب الزيدية من خلال نصرته للسنة وأهلها.

وقَدْ حَوَتْ هذه الرسالة إرجافاً في الخصام، بنفثات اعتزالية، ومحاجات عقلية، وتعسفات وعصبية، وقدحاً في الرجوع إلى الآيات القرآنية، والمرويات الأثرية، والقواعد الشرعية، في سَوْرَةِ انفعال؛ إذ بُهت برجل من قطره، ومن بني جلدته، وقد تتلمذ علي يده، فماهي إلا لحظات، وعينه تنفتح على تلميذه وهو يناديه في مَشْرَبِهِ، معتصماً بالله، ديدنه الوحيان الشريهان، جاعلاً مقالات الرجال دَبْرَ أذنيه، فاستوحش الشيخ من التلميذ، وتحامق عليه، واستعلى برسالته هذه، فتسلمها التلميذ ابن الوزير، وهش لها وَبَشَ، وكرَّ وفرَّ، وأقبل عليها إقبال الدهر، وأبداها صرخة حق في ضجة باطل، حتى قبضها الله،

ونفض التلميذ مآثاه شيخه عليه من التحامق، ونقضها هذا التلميذ بكتاب مطول أسماه: «العواصم والقواصم» وهو مطبوع، ثم اعتصره مع زيادة إفادات، وإضافة مهمات في هذا الكتاب الذي بين يديك باسم: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» - ﷺ - عنوان يلفت الأنظار، ويجذب القلوب، كيف وقد طابق اسمه مسماه؛ لما احتواه من الذبِّ عن السنة، والذود عنها وعن حملتها، وكشف الشبه عنها، سَنَدًا ومَتْنًا، في أبحاث حديثة مسهبة، يبين فيها وجه الصواب، ويرد الشبه والاعتراض في مسائل طالما كثر فيها الجدل وطال، منها:

عدالة الراوي والرد على دعوى تعسر أو تعذر معرفتها، وإبطال تقديم طرق الاحتجاج العقلي على النقل المعصوم. ومبحث اتصال الرواية بكتب الجرح والتعديل، والمبحث الممتع إقامة حجج الله القاهرة على عدالة من عدَّ لهم الله - سبحانه - ورسوله - ﷺ - وهم صحابته - رضي الله عنهم - ونثر الحصرم في وجوه المشككة. ومبحث في التنديد بمن حصر الصحيح في الصحيحين. وآخر في النقض على من ادعى صحة ما في الكتب الستة. وتحرير طرق التصحيح والتضعيف، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والبحث موعبًا في معترك الأقران، حول مسألة الاجتهاد والتقليد، والذب عن الأئمة الأربعة وأهل الحديث، وتقرير شرفهم، وفضيحة مَنْ تَحَطَّطَ عليهم.

والتعريب على مباحث عقدية في قضايا: الجبر، والتجسيم، والتأويل... وتأصيل القول في الاعتقاد على رسم الشرع المطهر لاغير، ومنابذة علم الكلام ونصيحة أهل الإسلام بالاهتمام بالقرآن، والنهي عن الابتداع.

إلى غير ذلك من أبحاث فائقة، يتخللها من النكات، والفوائد، الخير الكثير، والروض النмир، في فنون شتى.

وإلى هذا المشمول العُجاب، ترجع أهمية هذا الكتاب، وإلى أن محاورة مؤلفه ليست نظرية، وإنما هي ميدانية في مواجهة مذهب عَرَفَهُ، وارتوى منه ثم نزع إلى السنة، ثم ثاقفه المتعصبة، فأبرزت لنا هذه المنازلة: هذا الكتاب «الروض الباسم» وأصله: «العواصم والقواصم» والظاهر أن جُلَّ مؤلفات هذا الحبر هي في هذا الميدان، مثل: «إيثار الحق على الخلق» - وهو مطبوع - وغيره.

لاجرم إذاً أن يسارع المصلحون إلى طبعه، وقد كان فضل سبق للشيخ محمد منير الدمشقي المتوفى سنة (١٣٦٧) - رحمه الله تعالى -؛ إذ طبعه عام (١٣٢١)، فحصلت الاستفادة منه، ورجوع أهل العلم إليه، ونقلهم منه، على مدى ما يقرب من مائة عام من تاريخ طبعه، ثم تابعت طباعته بعد - فجزا الله الجميع خير الجزاء وأوفاه -.

هذه إضافات عن هذا الكتاب، وعن مؤلفه، وعن نزوعه إلى السُّنة، وعن تعويل العلماء على كتابه.

وإن كتاباً بهذه المثابة لا بد أن يكون أمام اهتمامات البصراء من أهل العلم وطلابه؛ لمتابعة طباعته وإخراجه.

وَقَدْ سَمَتِ هِمَّةُ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ / عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ عِمْرَانَ، إِلَى الْإِمْسَاكِ بِنَاصِيئِهِ، وَالْإِعْتِنَاءِ بِإِخْرَاجِهِ عَلَى مَجْمُوعَةٍ نُسَخِ خَطِيئَةٍ، فَلَمَّا أَحْضَرَهُ إِلَيَّْ - تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْهُ - مَطْبُوعًا فِي تَجْرِبَتِهِ الْأَخِيرَةِ فِي نَحْوِ «٦٠٠» صَفْحَةٍ، وَمَقْدَمَةَ التَّحْقِيقِ فِي نَحْوِ: «١٠٠» صَفْحَةٍ، وَكَشَافَاتِهِ فِي نَحْوِ: «١٥٠» صَفْحَةٍ، الْجَمِيعِ نَحْوِ: «٨٥٠» صَفْحَةٍ، قَرَأْتُ مَقْدَمَةَ التَّحْقِيقِ، وَجَمَلَةً مِنَ التَّعَالِيقِ، وَفِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْمَتْنِ، وَفِي فَهْرَسِهِ الْكَاشِفَةِ عَنْ مَخْبَأَتِهِ، فَتَذَكَّرْتُ قَوْلَ مَنْ مَضَى: «دَلَّ عَلَى عَاقِلٍ حَسَنٍ اخْتِيَارَهُ» وَأَضِيفُ إِلَيْهِ: «وَدَلَّ عَلَى عَاقِلٍ حَسَنٍ عَمَلُهُ وَإِتْقَانُهُ» فَقَدْ جَمَعَ هَذَا الْفَاضِلُ بَيْنَ الْحَسَنِيِّينَ، وَحَازَ الدَّلَالَتَيْنِ؛ إِذْ قَدْ مَشَى فِي تَحْقِيقِهِ

على أصول علمية نيرة، يعرف التزامه بها من كان له فضل عناية
بالتحقيق، ولا أريد أن أطيل، فالعمل أمام فَوْقَةَ القراء، ومنصفِيهم.

وقد عافاه الله من حشر الحواشي الطوال بلا طائل - تلك الظاهرة
التي تُمَكِّنُ غير المختصين من استباحة حِمَى العلوم الشرعية -.

وله - أثابه الله - لفتات نفيسة في المقدمة، والحواشي، وقد
أحسن كل الإحسان في كشافات الكتاب المصنفة على مجموعتين:
«الفهارس النظرية» التي في وسع كل أحد عملها، و«الفهارس العلمية»
التي لا يستطيع عملها بصفة دقيقة موعبة إلا طالب علم متمكن، ولا
أحسب المحقق إلا كذلك.

وكم لإخواننا في الله علماء اليمن وطلابه من أياد بيضاء على
العلم وأهله أحيوا فيها مآثر الأجداد، وَوَطَّأُوا منهم على الأعقاب،
فاتصل الأحفاد بالأباء والأجداد.

غفر الله لابن الوزير، ونفع الله بكتابه المسلمين، وجزى الله
أخانا الشيخ علي بن محمد عمران خيرًا على هذا العمل المبارك.

والحمد لله رب العالمين.

بكر بن عبدالله أبو زيد

في مصيف عام ١٤١٩

بالطائف

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٧﴾ ﴾

[آل عمران / ١٠٢]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء / ١]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾

[الأحزاب / ٧٠-٧١]

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.

فلا زال حُرّاس الشريعة، وأمناء الملة في جلاّد وجدال دائبين، مع كلّ ظالم لنفسه ومعتدّ على غيره، من مبتدع ضالّ مُستدرِك على الدين، أو جاثرباغ معطلٍ لأحكام الشرع القويم، تارة بالحجة والبرهان، وأخرى بالقوة والسلطان، بحسب وجود المقتضي وزوال المانع، فكم لهم في هذا السبيل من فضائل منشورة ومواقف مشهورة!!

وهذا من حفظ الدين وتبليغه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «المرصدون للعلم، عليهم للإمة حفظ الدين وتبليغه، فإذا لم يبلغوهم علم الدين، أو ضيعوا حفظه كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ [البقرة/ ١٥٩]، فإن ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتى البهائم»^(١) اهـ.

وكتابتنا هذا كتاب «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» رحمه الله أحد ثمرات تلك المهمة الجهادية، فقد تصدى المؤلف - رحمه الله تعالى - لتلك الهجمة الشرسة التي شنّها أعداء السنن، وأنصار البدع، ودعاة التقليد، اللذين فضلوا منطلق اليونان على آيات القرآن، وذمّوا صحابة الرسول الفضلاء، ومن بعدهم من أكابر العلماء. فتصدى ابن الوزير لذلك كله؛ فرفع السنن، ونصر الحديث وأهله، ودعا إلى الاجتهاد، وحث على طلب العلوم الشرعية ورغب فيها وجعل عمادها الكتاب، والسنة النبوية، والآثار الصحابية، وذمّ عن هداة الأنام، وليوث الصّدام: صحابة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، ومن بعدهم من علماء الإسلام.

وجهاد المؤلف - رحمه الله - هو من أفضل الجهاد، لأنّ من أفضله قول الحق مع شدة المعارض، كالذي يتكلم عند من يخاف سطوته وأذاه^(٢)، وهكذا كان المؤلف - رحمه الله - في تلك البلاد وفي ذلك

(١) «الفتاوى» بواسطة «الردود»: (ص/٨) للشيخ بكر أبو زيد.

(٢) «زاد المعاد»: (٣/٦٥). ط، الثامنة.

الزمان متفردًا بالدعوة إلى الطريقة السُّنِّيَّة، فخالف أهله وأهل بلده ومذهبه^(١)، فتناولته الألسنة البذيئة من أعداء السنة النبوية، ورموه عن قوس واحدة، فصاولهم وصاولوه، وجالدهم وجالدوه، إلا أنه احتسب ذلك كله جهادًا في الله، «فلم تُفزعْه فيه ظُللُ الوشيجِ، ولم يُجزعه فيه ارتفاع النشيج؛ مواقفُ حروبٍ باشرها، وطوائفُ ضروبٍ عاشرها، وأصنافُ خصومٍ لُدُّوا اقتحم معها الغمرات، وواكلها مختلف الثمرات، وقطع جدالها قويًّا لسانه، وجلادها شبا سنانه، قام بها وصابرها، وبلي بأصاغرها، وقاسا أكابرها، وأهل بدع قام في دفاعها، وجاهد في حطِّ يفاعها، ومخالفة مللٍ بين لها خطأ التأويل، وسقم التعليل، وأسكت طنين الذباب في خياشم رؤوسهم بالأضاليل حتى ناموا في مراقد الخضوع، وقاموا وأرجلهم تتساقط للوقوع، بأدلة أقطع من السيوف، وأجمع من السجوف، وأجلى من فلق الصُّباح، وأجلب من فلق الرِّماح:

إِذَا وَتَبَّتْ فِي وَجْهِ خَطْبٍ تَمَزَّقَتْ

عَلَى كَتْفَيْهِ الدَّرْعُ وَانْتَثَرَ السَّرْدُ»^(٢)

وقد كان المؤلف ابتداءً بجوابه بكتابه الموسوعي العظيم «العواصم والقواصم»، ثم اختصره واعتصره في هذا الكتاب، فرتب

(١) «فتح الخالق»: (ق/١١١) للصنعاني، نسخة الجرافي.

(٢) اقتباس من كلام العلامة المنشيء أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري

(٧٤٩هـ) في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحم الله الجميع - في

كتابه «مسالك الأبصار» (مخطوط).

وهذب، وقدّم وأخر، وأتى من الحجج بأقواها، ومن اللوازم بما يلزم، ومن الاعتراض بما يُفحِم، وزاد مع ذلك كله فوائد وقواعد وفرائد لا وجود لها في «الأصل» فأضحى كتاباً برأسه^(١).

وقد سبق لهذا الكتاب أن طُبِعَ طبعاتٍ عدّة - يأتي التعريف بها - وقد مضى على طبعته الأولى قرابة المئة عام، غير أن تلك الطباعات قد امتلأت بالتحريفات والسقط، مع عدم الوفاء بما تتطلبه مهمة التحقيق من أمور علمية وفنية، فانعقد العزم على تحقيق هذا الكتاب والعناية به، والله أسأل أن يكتب لي أجره إنه خير مسئول.

وقدّمتُ أموراً قبل تحقيقه هي:

١- ترجمة المؤلف «الحفيد أخيه: محمد بن عبدالله بن الهادي بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (٨٩٧هـ)».

وصدّرت هذه الترجمة بمقدمة ألمحتُ فيها إلى أهمية دراسة شخصية ابن الوزير دراسة مُوعَبةً، وما حصل من تقصير في ترجمته من المتقدمين والمتأخرين والمُحدثين. ثم عرّفت بالمؤلف «صاحب ترجمة ابن الوزير» وبكتابه.

٢- دراسة الكتاب، وفيها:

- اسم الكتاب.

- إثبات نسبته للمؤلف.

- تاريخ تأليفه.

- سبب تأليفه.

(١) انظر (ص/٧٥- فما بعدها) من المقدمة.

- مواردہ .
- الثناء على الكتاب، وعكسه .
- علاقة المختصر بالأصل، وأوجه المغايرة والامتياز بينهما .
- غرضه منه، ومنهجه فيه .
- تنبيهات على أمورٍ لها تعلق بالمنهج .
- طبعات الكتاب .
- مخطوطات الكتاب، ونماذج منها .
- عملي في الكتاب .

ثمَّ ألحقتُ الكتاب بفهارس نظرية وعلمية، وهي :

- ١- كشف الآيات القرآنية .
- ٢- كشف الأحاديث والآثار .
- ٣- كشف الشعر .
- ٤- كشف الكتب الواردة في المتن .
- ٥- كشف الأعلام .
- ٦- كشف موضوعات الكتاب على الفنون .
- ٧- كشف الفوائد واللطائف .
- ٨- كشف المصادر والمراجع .
- ٩- كشف الموضوعات .

وكتب /

عليُّ بن محمدِ العُمُران

١٤١٩/٣/١٩

في مكَّة المكرَّمة - حرسها الله -

أولاً: ترجمة المؤلف

تمهيد

إن عَلَمًا كابن الوزير - رحمه الله - لم يستوفِ حَقَّهُ من الدراسة الواعية الشاملة لجوانب حياته وآثاره!! تلك الدراسة القائمة على السَّبْر والاستقصاء والتتبع. هذا رَغْمَ ما لهذا الإمام من أهمية عَظْمَى في التغيُّرات الفكرية والعقدية في اليمن، فإنه وقف بقوة وصلابة أمام الامتداد الزيدي المعتزلي، ناقضاً لمبانيه، داحضاً لشبهاته ومباغيه.

وتكمن أهمية دراسة هذه الشخصية في جانبين:

أولهما: في تلك الثروة العلمية التي حَلَفَهَا، حيث جمع بين العلوم النقلية، والعلوم العقلية - وقلَّما يجتمعان -!!

أمَّا العلوم النقلية؛ فهذا الفن هو الذي أعجزَ الخصوم، إذ لاعتناء لهم به، بل هم من أبعد الفرق عن الاعتناء بعلوم الحديث تدريسيًا وتصنيفًا^(١)، وقد اعترفوا له بذلك. فقد «حُكي عن السيد العلامة شمس الدين أحمد بن محمد الأزرقى أنه قال: لا يبلغ أحدٌ في زماننا هذا من الاجتهاد ما بلغ إليه السيد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسنًا كلَّ شيءٍ إلا ما بلغ إليه، فلم نقدر عليه، لتمكُّنه من معرفة

(١) انظر «الروض»: (ص/٦١، ١٧٥، ١٧٨) وهذا الجهل في عموم فرق الشيعة - والزيدية منهم - كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، انظر «منهاج السنة»: (١/٥٩)، (٥/١٦٣)، (٦/٣٧٩)، (٧/٤١٣). «القواعد الحديثية من المنهاج»: (ص/٣٧، ٥٨) للمحقق.

الحديث ورجاله، وتبخره في السّمعيات»^(١).

وهو كما قال، فقد وصفه بالحفظ جماعة من العلماء واعترفوا له بذلك؛ كالنفيس العلوي (شيخه)، والهادي الوزير، والصنعاني، والشوكاني. والناظر في كتبه^(٢) يجده واسعَ الحفظ^(٣)، غزيرَ الاطلاع، فهو يسرد في المسألة الواحدة أزيد من مئتي حديثٍ مستحضراً لتراجم الرواة، وما قيل فيهم، وله اختيارات وترجيحات وعبارات تدلّ على تمكنه من هذا الفنّ، وله كلام على دقائق علوم الاصطلاح، والجرح والتعديل^(٤)، وهو بكتب الحافظ الذهبي أشدّ عناية، بل يكاد يستظهرها خصوصاً «النبلاء» و«الميزان»^(٥).

أمّا العلوم العقلية^(٦)؛ فقد بلغ منها الذروة العليا، بل هو جُذَيْلُهَا المحكّك، وَعُدَيْقُهَا المرَجّب، «شهد له بذلك جميع أهل الزّمان، من الأقارب والأبعاد، والمخالف له في الاعتقاد والمساعد»^(٧).

ولا عجب - أيضاً -؛ لأن هذه الفنون هي التي أفنى فيها ابن

(١) «تاريخ بني الوزير» (ق/٣٦ب) نسخة المكتبة الغربية.

(٢) قال الشوكاني في «البدر الطالع»: (٩٠/٢) «ومن رام أن يعرف حاله ومقدارَ علمه؛ فعليه بمطالعة مصنفاته، فإنها شاهدٌ عدلٍ على علوِّ طبقتة، فإنه يسرد في المسألة الواحدة من الوجوه ما يبهر لبَّ مُطالعه ويعرفه بقصرِ باعه» اهـ.

(٣) دللنا على كون المؤلف يكتب من حفظه، انظر المقدمة (ص/٨٤).

(٤) انظر الفهارس الموضوعية.

(٥) انظر موارد المؤلف.

(٦) كالأصول، والنحو، والمنطق وغيرها.

(٧) «تاريخ بني الوزير»: (ق/٣٥ب).

الوزير عُنفوانَ شبابه، وزهرةَ أيَّامه، إلا أنه لم يقف منها موقف العاجز المسلّم، بل فَحَصَ وَحَقَّقَ، وبحث ودَقَّقَ، حتَّى اتضحت له مناهج الصوب فسلكها، وانكشفت له سبل الباطل فزيفها وردّها^(١)، وذلك بعد رجوعه إلى الكتاب والسنة، فقد وجد فيهما الشفاء كلّه: دِقَّه وجِلَّه.

قال ابن الوزير^(٢) - رحمه الله -: «إِنِّي مازِلْتُ مشغولاً بِدَرْكِ الحقائق، مشغولاً بطلب المعارف، مؤثراً للطلب لملازمة الأَكابر، ومطالعة الدفاتر، والبحث عن حقائق مذاهب المخالفين، والتفتيش عن تلخيص أَعذار الغالطين، محسِّناً في ذلك للنبيّة، متحرِّياً فيه لطريق السويّة، متضرِّعاً إلى الله تضرُّع مضطرٍّ محتار، غريق في بحار الأنظار، طريح في مهاوي الأفكار، قد وهبتُ أيَّامَ شبابي ولذَّاتي، وزمانَ اكتسابي ونشاطي، لكدورة علم الكلام والجِدال، والنظر في مقالات أهل الضلال، حتى عرفتُ صحّة قولٍ من قال:

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَالِمِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَيَّ ذَقْنِي أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ^(٣)
وسبب^(٤) إِيثاري لذلك، وسلوكي تلك المسالك: أن أول ما

(١) انظر «ترجمة ابن الوزير»: (ق/٥ ١٦).

(٢) «العواصم»: (١/٢٠١-٢٠٢).

(٣) عارض الإمام الصنعاني هذين البيتين بقوله:

لَعَلَّكَ أَهْمَلْتَ الطَّوْفَ بِمَعْهَدِ الرَّسُولِ وَمَنْ وَالَاهُ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ
فَمَا حَارَ مَنْ يَهْدِي بِهَيْدِي مُحَمَّدٍ وَلَسْتَ تَرَاهُ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ
(٤) في «العواصم»: «وسبب» وهو خطأ.

قرع سمعي، ورسخ في طبعي: وجوب النَّظَر، والقول بأنَّ من قلَّد في الاعتقاد فقد كَفَّر، فاستغرقتُ في ذلك حِدَّةَ نظري، وباكورة عمري، ومازلتُ أرى كلَّ فرقة من المتكلمين تداوي أقوالاً مريضةً، وتقوي أجنحة مَهِيضة، فلمَ أحصل على طائل، وتمثلتُ فيهم بقول القائل:

كُلُّ يُدَاوِي سَقِيمًا مِنْ مَقَالَتِهِ فَمَنْ لَنَا بِصَحِيحٍ مَا بِهِ سَقَمٌ
فرجعتُ إلى كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وقلتُ: لا بُدَّ أَنْ يكون فيها بَرَاهِين وردد على مخالفي الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرسولَ عليه أفضل الصلاة والسلام.

فتدبَّرتُ ذلك، فوجدت الشِّفاء كُلَّهُ؛ دِقَّةً وَجِلَّةً، وانشرح صدري، وصَلَحَ أمري، وزال ما كنتُ به مبتلى، وأنشدتُ مُتَمَثِّلًا:

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى

كما قرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرُ» اهـ.

وثانيهما: تلك المدرسة الممتدَّة للفكر الإصلاحِي الذي اختطه ابن الوزير - رحمه الله - في تلك المنطقة، متمثلاً ذلك المنهج في نُخْبَةٍ من العلماء، لهم مواقف مسطورة، على تفاوتٍ بينهم؛ فَمِنْ مَقَلِّ ومستكثر، ومنهم:

- القاضي محمد بن داود النهمي، رفيق ابن الوزير في الطلب.

- الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح الجلال (١٠٨٤هـ).

- محمد بن علي بن قيس^(١) (١٠٩٦هـ).

(١) وقد نسخ كتاب «العواصم»، وأوقف نسخةً من «الروض الباسم»، انظر مخطوطات الكتاب.

- يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ).
 - صالح بن مهدي المقبلي (١١٠٨).
 - محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، وهو وارث علوم ابن الوزير، وشارح كتبه^(١).
 - محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ).
 - محمد بن عبد الملك الأنسي (١٣١٦هـ).
 - أحمد بن عبدالله الجنداري (١٣٣٧هـ).
 - عبدالله بن محمد العيزري (١٣٦٤هـ).
 - حسين بن أحمد بن قاسم الحوثي (١٣٨٦هـ).
- «وإذا كان الإصلاح (الذي اختطه الرائد) يسيرٌ ببطءٍ؛ فما هو المتسبب، وإنما ذلك لطبيعة الزمان والمكان، وضعف المقترضات، وقوة الموانع، وحسبه أنه حرك الخامد، وزعزع الجامد، وأجال اليد المصلحة»^(٢).

ومن نافلة القول أن هذه الدراسات الوصفية لهذه المدارس

-
- (١) فتناؤه على ابن الوزير منقطع النظير، وقد شرح عددًا من كتبه:
 - فشرح «تنقيح الأنظار» بـ«توضيح الأفكار».
 - وشرح الديوان المسمّى بـ«مجمع الحقائق والرقائق في مباح ربّ الخلائق» بـ«فتح الخالق...».
 - وشرح عبارة لابن الوزير في «الروض» برسالةً مستقلةً وهي: «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد».
- وله حاشية على «إيثار الحق» سمّاها: «الأنوار على كتاب الإيثار».
 - وله حواشٍ على «الروض» أثبتناها في أماكنها من هذه الطبعة.
- (٢) من كلام الشيخ البشير الإبراهيمي بتصريف، انظر: «آثاره»: (٣/٥٥٠).

الفكرية، لن تؤتي أكلها، ولن تقوم على سوقها، إلا بدراسةٍ مُسبقةٍ شاملةٍ عن رائد تلك المدرسة، ولمّا يحصل ذلك - فيما أعلم - .

وبعد؛ فلم يحض ابن الوزير - رحمه الله - بالترجمة لا من معاصريه، ولا من بعدهم. أما معاصريه؛ فلم يترجم له أحد منهم في كتبهم المشهورة كالمقريزي (٨٤٥هـ) في «درر العقود الفريدة»، فقد ترجم فيه لمعاصريه، ولا الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في «إنباء الغمر»، وهو على شرطه^(١)، ولا العيني في «عقد الجمان»، ولا الفاسي (٨٣٢هـ) في «العقد الثمين»^(٢)، ولا ابن تغري بَرْدِي (٨٧٤هـ) في «المنهل الصافي» .

إلا ابن فهد (٨٧١) فقد ترجمه ترجمةً موجزةً في «معجمه» نقل السخاوي في «الضوء اللامع»: (٢٧٢/٦) جلّ ما فيها .

ثم ترجم له السخاوي ترجمةً موجزةً في «الضوء» جلّها من «معجم ابن فهد»، وهذا يدل على عدم معرفته به، خاصّة أنه وهم فيها عدة أوهام!!

ولذلك قال الشوكاني: «وكذلك السخاوي لو وقف على (العواصم والقواصم) لرأى فيها ما يملأ عينيه وقلبه، ولطال عنان قلمه في ترجمته، ولكن لعله بلغه الاسم دون المسمّى» .

ثم قال: «ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذ الديار لاعتقادهم في الزيدية مالا مقتضى له، إلا مجرد التقليد لمن

(١) وأورده عَرَضًا في ترجمة أخيه الهادي .

(٢) ووهم الشوكاني في «البدر»: (٩٢/٢) فادّعى أنّه الفاسي ترجم له!! ولا وجود لذلك .

لم يطلع على الأحوال، فإن في الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عددًا يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية... ولا يرفعون إلى التقليد رأسًا، لا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح...»^(١) اهـ.

أما أهل بلده؛ فقد انتصبوا لعداوته، والطعن فيه، والترسل عليه، لا لشيء!! إلا لأنه «ذبّ عن السنة ودفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة، وناضل أهل البدع، ونشر علم الحديث، وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألف أهلها ذلك، لاسيما في تلك الأيام!!»^(٢).

وكان قائد تلك الحملة: شيخه جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم (٨٣٧هـ) وهو المردود عليه في هذا الكتاب - كما سيأتي مشروحًا -.

قلت: بل بُلي بمن يطعن فيه من أهل بيته^(٣)!! ويقول: إنه ممن أضله الله على علم!! وهذا كما قيل:
وظلمُ ذوي القربى أشدُّ مضاضةً

على النفس من وقع الحسام المهند^(٤)
ومن أبشع ما وقفتُ عليه في الكلام على المؤلف - رحمه الله -

(١) «البدع»: (٨٣/٢).

(٢) قاله الشوكاني: (٩٢/٢).

(٣) انظر «هجر العلم»: (١٩٤-١٩٥).

(٤) البيت لطرفة بن العبد، «ديوانه»: (ص/١١٣) ضمن معلقته.

والتعصب عليه، مافاه به يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى (٩٦٥هـ)، فقد ساق القاضي الأكوغ في «هجر العلم»^(١) نقلًا عن هذا الرجل كلامًا شنيعًا مُقَدِّعًا في حق الإمام ابن الوزير - رحمه الله - والشأن ما قاله الشوكاني: «إن هذه قاعدة مُطردة في كلِّ عالم يتبحَّر في المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بدَّ أن يستنكره المقصِّرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثمَّ يكون أمره الأعلى، وقوله الأوَّل، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدقٍ في الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره...»^(٢) اهـ.

أمَّا من ترجم له من أهل بلده فهم:

- ١- تلميذه محمد بن عبدالله بن الهادي بن إبراهيم الوزير (٨٩٧هـ) في ترجمة مستقلة، وهي التي نشرتها هنا في مقدمة هذا الكتاب.
- ٢- أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الوزير (٩٨٥هـ). في «تاريخ بني الوزير» (ق/٣٥ب-٤١ب).
- ٣- أحمد بن صالح بن محمد بن علي بن أبي الرجال (١٠٩٢هـ) في «مطلع البدور ومجمع البحور» (مخطوط).
- ٤- يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ) في «طبقات الزيدية الصغرى» (مخطوط).
- ٥- إبراهيم بن القاسم بن المؤيد (١١٥٣) في «طبقات الزيدية الكبرى» (مخطوط).

(١) (٣/١٣٢١-١٣٢٥).

(٢) «البدور الطالع»: (١/٦٥)، ونحوه في «الفصل المبين»: (ص/٣٢٨) لجمال الدين القاسمي.

٦- الوجيه العَطَاب في «تاريخه»^(١).

٧- الشوكاني (١٢٥٠هـ) في «البدر الطالع» (١/٢-٨١-٩٣). وقال: إن ترجمته تحتل مجلدًا.

وقد ترجم له ترجمة هائلة، ونعته بعباراتٍ ضخمة، لم يُطلتها ولا مثلها على أحدٍ ممن ترجم له في كتابه أجمع.
وغير هؤلاء....

أما المُحدَثين؛ فقد قُدِّم حوله عدد من الدراسات العلمية هي:

- «ابن الوزير اليميني ومنهجه الكلامي» لرزق الحجر، طبع سنة (١٤٠٤هـ).

- «إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير، دراسة وتحقيق، الجزء الأول، لأحمد مصطفى حسين صالح، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود عام (١٤٠٣هـ)، وطُبعت سنة (١٤٠٥هـ).

- الجزء الثاني من «الإيثار»، رسالة ماجستير بالجامعة نفسها، لمحمد بن زيد العسكر، عام (١٤٠٨هـ)، ولمَّا تُطبع.

- «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية»، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعلي بن علي الحربي سنة (١٤٠٦هـ)، وطُبعت سنة (١٤١٧هـ) في مجلدين.

- «منهج ابن الوزير في الحديث» رسالة دكتوراه، بالمغرب، لأخي العزيز محمد بن عبدالله باجَعْمَان، ولمَّا تُناقش بعد.

- كما أفرده الدكتور أحمد العليمي بباب كامل في رسالته للماجستير

(١) نقل منه صاحب ترجمة ابن الوزير، وصاحب تاريخ آل الوزير والشوكاني

«الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار»: (ص/١٠٩-١٣٨)، لم يقدم فيها جديدًا!!

- الإمام ابن الوزير وكتابه العواصم، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ. ولما لم أُرِدْ تَكَرَّرَ الجهد، واجترار المعلومات؛ رأيت أن أسهم هنا بنشر «ترجمة ابن الوزير» لحفيد أخيه محمد بن عبدالله بن الهادي (٨٩٧هـ).

وهذه ترجمته: من كتاب «هجر العلم ومعاقله في اليمن»: (١/٤٥٠-٤٥١).

هو: «محمد بن عبدالله بن الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الوزير^(١). عالم مبرز في كثير من العلوم، نسابة شاعر أديب، وكان له خط جميل.

وقرأ على عمِّ أبيه الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير. طُلب منه أن يدعو إلى نفسه بالإمامة فوافق في بداية الأمر، ثم أعرض عنها. ذكره البريهي في تاريخه المطوّل، فقال: «إنه التزم بمذهب الزيدية، وكان وزيرًا للإمام الناصر، ثم عزله، وقال: إنه أطلع على قصيدة للفقير إبراهيم الإخفاقي ينتقد فيها مذهب الزيدية، مطلعها:

مذهبكم يا أيها الزيدية مذهبٌ حقٍ جاء للعدلية
قال: ذلك تهكمًا، فأجاب عليه محمد بن عبدالله الوزير بقوله:

قصيدةٌ فريدةٌ دُرِيَّةٌ رائعةٌ في الوزن والروية
وهي (٩٢) بيتًا تعرّضَ فيها للمذهب الشافعي، فردّ عليه

(١) وانظر: «الضوء»: (٨/١٢٠)، و«ملحق البدر الطالع»: (ص/٢٠٢).

علي بن أبي بكر السَّحولي بقصيدة سماها «الشهب الثاقبة الدامغة
للفرقة القدرية الزائغة» وهي في (٢٦٠) بيتًا؛ مطلعها:

* مابالكم يامعشر الزيدية *

ثم قال البريهي: «وله يدُّ باقعة في علم النحو والأدب والشعر».
توفي بحده ليلة السبت المسفرة عن (١٥ شعبان سنة ٨٩٧هـ)، وذكر
إبراهيم بن القاسم في «طبقاته» أنه توفي بصنعاء وقبر في جربة
الروض. وكان مولده بصعدة سنة (٨١٠هـ). انتهى.

أما النسخة الخطية^(١): فتقع في (٧) ورقات في المكتبة الغربية
بالجامع الكبير بصنعاء، بخط لطف بن سعد الشُّميني^(٢).

وهي نسخة جيدة ومقابلة، فرغ من نسخها في ذي القعدة سنة
(١٣٣٦هـ)، وفي نهايتها فائدة عن ابن الوزير لمَّا سافر إلى الحج.
وقد التزمت الاقتصاد في التعليق على الكتاب، إلا في الكتب،
فقد ذكرت كل ما فات المؤلف من كتب المترجم له، مع ذكر أماكن
وجودها إن وقعت لي.

ولا يفوتني أن أنبه إلى أنني قد حذف جميع ما يتعلق بالتعريف
بكتاب «العواصم» من هذه الترجمة، إذ لا تعلق له بالترجمة، ولأن
الكتاب مطبوع متداول، ولأن القاضي الأكوع قد فرغ هذا التعريف في
تقدمته للعواصم، فأغنى ذلك عن الإعادة، مع طول هذا التعريف فهو
من (ق/١ب-٤ب)، والله - سبحانه - أستعين، وبه أستهدي.

(١) انظر نماذج النسخة (ص/١٠١- فما بعدها).

(٢) انظر (ص/٩٥) من المقدمة، في الكلام على نسخة (ي).

ترجمة ابن الوزير - رحمه الله -

تأليف

محمد بن عبدالله بن الهادي بن إبراهيم الوزير

ت (٨٩٧هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ عَوْنِكَ

الحمد لله الذي أمرنا بحمده، وزادنا من فضله ورفده، وصلاته وسلامه على رسوله وعبيده، وعلى آله وصحبه من بعده.

أما بعد؛ فإنه سألني من لاح لي صدقه، وعظم عليّ حقه من الإخوان المتقين، ذوي الفضل والإخلاص واليقين: أن أجمع ترجمة مباركة لحيّ الوالد السيّد الإمام عزّ الدين، محيي سنة سيّد المرسلين: محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - وأضمنها كلامًا وسيطًا، لامختصرًا ولا بسيطًا^(١)، على أساليب تراجم المحدثين، دون أساليب المبتدعين المحدثين؛ فأجته إلى ذلك بقدر طاقتي وإمكاني، وحسب قدرتي وإحساني^(٢)، مُستعينًا بالله - سبحانه وتعالى - فأقول:

هو شيخنا وإمامنا وبركتنا وقدوتنا: السيّد السنّد، الإمام العلّامة المحدث، الأصولي النحوي، المفسّر المتكلّم، الفقيه البليغ، الرُّحلة^(٣) الحجّة، السُّنّي الصُّوفي، فريد العصر، ونادرة الدهر، وخاتمة الثّقاد، وحامل لواء الإسناد، وبقية أهل الاجتهاد بلا خلاف ولا عناد.

كشّافُ أصدافِ الفرائد، قطّافُ أزهارِ الفوائد، فاتحُ أقفالِ

(١) أي: مبسوطًا واسعًا.

(٢) غير واضحة بالأصل، ولعلها ما أثبتّه.

(٣) بضمّ الرّاء المشددة، وهو من يُرحل إليه، انظر: «أساس البلاغة»: (ص/١٥٨) للزمخشري.

اللطف، مانحُ أثقال الطرائف^(١)، مُصيب شواكل المشكلات بنواقذ
أنظاره، مطبق مفاصل المعضلات بصوارم أفكاره، مُضحك كمائم
الثُكت من نوادره، مفتح نواظر الطرف من^(٢) موارده ومصادره:

عزّ الدين، مُحيي سنّة سيّد المرسلين، أبو عبدالله محمد بن
إبراهيم بن عليّ بن المرتضى بن المفضّل الحسنيّ القاسميّ الهادي،
نسبًا على السّمّاك عاليًا، ومذهبًا إلى الصّواب هاديًا.

كان رأسًا في المعقول والمنقول، وإمامًا في علمي الأصول^(٣)،
وله ردٌّ على صاحب «النهاية»^(٤) و«المحصول»^(٥) في إنكار التحسين
والتقبيح العقليّ، لم يُسبق إلى مثله، وكذلك الردود على غيره من
غُلاة المعتزلة في كثير من المسائل التي عادوا فيها السّمع من نصوص
كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، وهي مبسوطة في كتابه الجامع
الكبير الموسوم بـ«العواصم» فمن أراد الوقوف عليها فليطالعه موفّقًا.

[مولده]

مولده - رضي الله عنه ورحمه - في شهر رجب الأصبّ، من
شهور سنة خمسٍ وسبعين وسبع مئة بهجرة الظّهراويّين^(٦) من شطب،

(١) في هامش النسخة: «في المقابل عليها: أنفال الطرائف» اهـ.

(٢) في نسخة: «في» كذا في هامش النسخة.

(٣) أصول الدين وأصول الفقه.

(٤) «نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول». مخطوط.

(٥) «المحصول في علم الأصول» كلاهما لمحمد بن عمر الرازي الأشعري

الملقب بـ«فخر الدين» (٦٠٦) طبع محققًا في جامعة الإمام.

(٦) في هامش الأصل ما نصه: «هجرة الظهرواين هي اليوم خاربة في رأس =

وهو: جبل عالٍ باليمن . هكذا نقلته من خطّه - رضي الله عنه - وحفظته من غيره من الأهل (١) .

[مؤلفاته، وبعض شعره]

وله - رضي الله عنه - مصنّفات عديدة، ومجموعات مفيدة، منها: كتاب «العواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم عليه السلام»، أربعة أجزاء مجلّدة (٢)، اشتمل من الفوائد على ما لم يشتمل عليه كتاب، وها أنا ذكر ما تضمّنه كلُّ جزءٍ منها لإرشاد الطالب لذلك، وتنبية الراغب إليه، أرشدنا الله تعالى لما يُحبُّ ويرضى (٣)

ثمّ إنه - رحمه الله تعالى - ختم كتابه (٤) بهذه الأبيات:

جمعتُ كتابي راجياً لقبوله منَ الله فالمرجُوّ منه قريبُ
رَجوتُ بنصرِ المصطفى وحديثه تُكفّرُ لي يومَ الحسابِ ذنوبُ
ومن يتشقّع بالحبيبِ محمدٍ إلى الله في أمرٍ فليسَ يخيبُ

= «جبل شظب»، المطل على «سودة شظب» من بلاد همدان في الشمال الغربي من صنعاء، على مرحلتين للمُجدّد، والطريق إليها من عمران؛ فجبل عيال يزيد» اهـ.

(١) وعليه؛ فما قاله السخاوي في «الضوء اللامع»: (٢٧٢/٦) من أنه ولد

تقريباً سنة خمسٍ وستين وسبع مئة، ليس بصحيح!!

(٢) طبع في تسع مجلدات عن مؤسسة الرسالة، إلا أنه بحاجة إلى فهارس علمية، أرجو أن ينشط بعض الباحثين النابهين لعمل ذلك.

(٣) ثمّ ذكر محتوى مجلّداته الأربع من (ق/١ ب-٤ ب)، وقد تقدّم الاعتذار عن عدم إثباتها.

(٤) هذه الأبيات ليست في مطبوعة «العواصم» ولا «الروض» فلعلها في نسخة أخرى.

فياحافظي علم الحديث لي اشفعوا
لعلّ كتابي أن يكون مذكّراً
ولاسيما بعد المماتِ عسى به
ولا تغفلوا في أن بليتُ فودّكم
ومهما رأيتم في كتابي قصوره
ولكنّ عذري واضح وهو أنّي
وقد ينثني الصمّصامُ وهو مجردٌ
ولكنني أرجوه إن حلّ داركم
يكون أجاجاً دونكم فإذا انتهى
إلى الله فالرب الكريم يُجيبُ
لكم بالدّعا للعبد حين يغيبُ
يُبلّ غليلٌ أو يُكفر حوبُ
وإن بليتُ منّي العظام قشيبُ
فستراً وغُفراً فالقصور معيبُ
من الخلق أخطي تارة وأصيبُ
وينكسر المران وهو صليبُ
حلا منه ورّد بالأجاج مشوبُ
إليكم تلقى طينكم فيطيبُ
وقال في الدّعاء إلى السنّة بعد هذه الأبيات المذكورة^(١):

عليك بأصحاب الحديث الأفاضل
تجد عندهم كلّ الهدى والفواضل
إلى آخرها، وهي معروفة، تركتها اختصاراً.
ومنها:

فلا تقتدوا إلا بهم وتيمموا
لهم منهجاً كالقدح ليس بزائل^(٢)
ألم تر أنّ المصطفى يوم جاءه الـ
وليد بقول الأحوذني المجادل
وفي هذا البيت إشارة إلى كلام الوليد بن المغيرة، أو عتبة بن
ربيعة^(٣) لرسول الله ﷺ، حين عرض عليه المال والرئاسة، ويترك

(١) هذه الأبيات وما بعدها، ليست في مطبوعة «العواصم»، وهي في خاتمة «الروض»: (٥٩٥/٢).

(٢) في نسخة: «بمائل».

(٣) هو عتبة بن ربيعة، كما أخرجه ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وأبو يعلى والحاكم - وصححه - وابن مردويه، وأبونعيم والبيهقي =

دعوى النبوة، فلم يجب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بتلاوة
سورة السجدة^(١)، وعلى هذا كان أصحابه - رضي الله عنهم -، ومنها:
تَنكَّبَ مِنْهَا جَ الْمِرَا وَتَلَاهُ مِنْ السَّجْدَةِ الْآيَاتِ ذَاتِ الْفَوَاصِلِ
ولم يجعل القرآنَ غيرَ مصدِّقٍ إذا لم تقدمه دروس الأوائِلِ
كذا فعلَ الطَّيَّارُ يَوْمَ خُطَابِهِ لِأُصْحَمَةَ^(٢) بَيْنَ الْخِصُومِ الْمَقَاوِلِ^(٣)
تَلَا لَهُمْ آيَ الْكِتَابِ فَأَيَّقَنُوا بِهَا بِشَهَادَاتِ الدُّمُوعِ الْهَوَاطِلِ
إلى جُمَلِ الْإِسْلَامِ صَارُوا لَوْلَا تُنْهِى وَعَادُوا إِلَيْهَا بَعْدَ بُعْدِ الْمَرَا حِلِ
أبو حامد^(٤) وابن الخطيب^(٥) وهكذا وإمام الجويني^(٦) الذي لم يُمَاتِلِ
كذا ابنُ عقيلٍ^(٧) وهو أبرعُ عَاقِلٍ غدا وهو معقولٌ كبعضِ العقائلِ

= - كلاهما في «الدلائل» - وابن عساكر عن جابر بن عبد الله - رضي الله
عنهما - وساق القصة في ذلك. وجاء من رواية ابن عمر، ومحمد بن
كعب القرظي، وفي سياقها اختلاف. انظر: «تفسير ابن كثير»:
(٩٨/٤)، و«الدرر المشور»: (٦٧٢/٥ - ٦٧٤).

(١) والسورة التي تلاها النبي ﷺ هي: سورة فُصِّلَتْ، من قوله تعالى:
﴿ حَمْدٌ ﴿١﴾ إِلَى ﴿٢﴾ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثُمُودَ ﴿١٣﴾ ﴾
[فصلت/ ١- ١٣]

(٢) «اسم النجاشي، وهو بمعنى عطية في الحبشية» تمت. من هامش
النسخة.

(٣) في نسخة «المحاول».

(٤) هو: الغزالي (٥٠٥هـ).

(٥) هو: الفخر الرازي (٦٠٦هـ).

(٦) إمام الحرمين (٤٧٨هـ).

(٧) أبو الوفاء الحنبلي صاحب «الفنون». (٥١٣هـ).

ومنها:

عليكم بقول المصطفى فهو عِصْمَةٌ من الرِّيحِ إني لستُ عنه بعاذلٍ
سَعِدْتُ بذبي عن حماه وحبّه كما شقيت بالصدِّ عنه عَوَاذِلِي
فلما وقف صِنُوهُ السيد العلامة الهادي بن إبراهيم - رحمه الله -
على هذا الكتاب، وعلى هذه الأبيات، تلقى ذلك بالقبول، وقال
مجيباً لأخيه، وما أحسن ما يقول!:

وقفتُ على سِمَطٍ من الدرِّ فاضِلٍ تَرِقُّ له شوقاً قلوبُ الأفاضلِ
لمتبعٍ منهجاً أحمدَ جدّه وحامي حمى أقواله غير ناكلِ
بديع المعاني في بديع نظامه وثيق المباني في فنون المسائلِ
إذا لَزِمَتْ يُمنّاه نَصْلُ يَرَاعِهِ سَجَدَنْ لَهُ طوعاً جباه المناضِلِ
وإن خاضَ في بحرِ الكلامِ تزيّنتُ بجوهره عُتق الرّقابِ العواطِلِ
تبارى وقومٌ في الجدالِ فأصبحوا وإن لججوا في علمهم في جدّاولِ
أسمتُ عيونَ الفكرِ في روضِ قوله فأنشدتُ بيتَ الأبطحي^(١) المواصلِ
أعوذُ برَبِّ الناسِ من كلِّ طاعِنٍ عَلينا بشكٍّ أو مُلِحِ بباطلِ
وثبّيتُ لَمّا أن تصفحتُ نظمه بقولٍ فصيحٍ نابِه القولِ فاضِلِ
1/0 / يروم أناسٌ يلحقون بشأوه وأين الثُّريّا من يدِ المتناولِ^(٢)
وثلثتُ بالبيتِ الشهيرِ وإنّه لدرّةٌ عَفدَ المفرداتِ الكوامِلِ
وقد زادني حبّاً لنفسِي أنّني بغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غيرِ طائلِ
عَلامَ افتراقِ الناسِ في الدينِ إنّه لأمرٌ جليٌّ ظاهرٌ غيرُ خاملِ

(١) يعني: أبا طالب. كذا في هامش النسخة.

(٢) في نسخة: «المتناول».

عليك بما كان النبيُّ مُحَمَّدٌ هو المسنِّكُ المرضيُّ والمذهبُ الذي فِدَنَ بالذي دان النبيُّ وصحبه هم الشَّامةُ الغرَّاءُ وهم سادةُ الوريِّ وأرفعُ ما تُدلي به مِنْ فضائلٍ إذا أنت لم تسلكِ مسالكَ رُشدِهِمْ فقد فاتك الحِظُّ السَّنيِّ ولم تكن رَضِيَتْ بدينِ المصطفى ووصيِّهِ^(١) هم قادةُ القاداتِ بَعْدَ نبيِّهِمْ إلى السنةِ البيضاءِ والملةِ التي ولكنها عَزَّتْ بدعوةِ أحمدٍ

عليه، ودع ماشئتَ من قولِ قائلٍ عليه مضى خيرُ القرونِ الأوائلِ من الدِّينِ واترك غيرهم في بلائِ وهم بَهْجَةُ الدُّنيا ونورُ القبائلِ على الخلقِ أدنى مالهم من فواضِلِ وتُمسكُ من أقوالهم بالوصائلِ إلى الحقِّ في نهجِ السَّبيلِ بواصِلِ وأصحابه أهلُ التَّهَيِّ والفواضِلِ إلى مَشْرِعِ الحقِّ الرُّويِّ^(٢) السَّلَاسِلِ عليها مثارُ النَّقْعِ من كلِّ صائِلِ وقامت ببرهانٍ من الحقِّ فاصِلِ

(١) يعني عليًّا - رضي الله عنه - .

أقول: ولم يثبت أنَّ النبيَّ ﷺ أوصى لعليٍّ بشيءٍ ألبَّتهُ مما يتعلق به الشيعة، فقد ثبت في «صحيح البخاري» (الفتح): (٢٤٦/١)، عن أبي جُحيفة السَّوائي قال: قلتُ لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلَّا كتاب الله، أو فهم أُعطية رجلٍ مسلمٍ، أو مافي هذه الصحيفة.

قال: قلتُ: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلمٌ بكافرٍ.

وقد سأله - أيضًا - نحو هذه المسألة: قيس بن عباد - بضم المهملة وتخفيف الموحدة - والأشتر النخعي، كما ثبت في «سنن النسائي»: (١٩/٨).

(٢) في نسخة «السري».

مؤيَّدة في حربها بملائكٍ
عصابةُ جبريلَ الأمينِ جنودُها
أقامت مع الزايات حتى كأنَّها
ولم يعجز الصُّديق بعد وفاته
وتابعه الفاروقُ فاشتدَّ رُكْنُهُ
وتمَّ ذو الثورين سعيًا مباركًا
وقام بأعباءِ الخِلافةِ بعدهم
عليك بهذي القومِ تنجُ من الردى

وقال بعد هذه الأبيات ما لفظه: كتب هذه الأسطر الفقير إلى
رحمة الله ورضوانه: الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، أرضاه
الله بعفوه حامدًا لله، ومصليًا على نبيه، ومسلمًا ومرضيًا على آله وأصحابه
ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في
قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوفٌ رحيم .

فهذا الكلام انسحب عليّ من ذكر «العواصم»، وأردتُ تقييد
هاتين القصيدتين في هذا الموضوع، لأنَّهما غرَّتان في القصائد، ودُرَّتان
في منظومات القلائد، ولنرجع إلى تعداد ما عرفتُ من تصانيفه - رحمه
الله -، فمنها:

* «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»^(٢). كتاب مفيد، انتهى

(١) قال في «القاموس»: (ص/١٣٥٧): «القَبَلُ والقَبْلَةُ: الطائفة من الناس
ومن الخيل» اهـ.

(٢) طبع، وهذه تسمية المؤلف له في بعض كتبه انظر «الإيثارة»: (ص/٩١)،
وهذا ما ذكره من ترجم لابن الوزير.

من البلاغة والغرابة إلى شأو بعيد، وما أحسن قوله فيه^(١) :
 مَنْطِقُ الأولياءِ والأديانِ مَنْطِقُ الأنبياءِ والقرآنِ
 ولأهل اللجاج عند التّمادي منطقُ الأذكياءِ واليونانِ
 فإذا ما جمعتَ عِلْمَ الفريقينِ (م) فكُنْ مائلاً مع الفرقانِ
 وإذا ما اكتفيتَ يوماً بعلمِ كان عِلْمَ المحدثِ الربّاني
 إنَّ عِلْمَ الحديثِ عِلْمُ رجالِ ورثوا هديَّ ناسخِ الأديانِ
 ففحصوا عن حديثه ورأوه بعيونِ القلوبِ رأَي العيانِ
 جمعوا طُرُقَ ماتواترِ عنه ورأوا بعده صحيحِ المباني
 ورووا بعده حِسانَ الأحاديثِ (م) ووهّوا ما دونِ شرطِ الحِسانِ
 فانظروا في مصنّفِ ابنِ عديّ^(٢) وكتابِ «التكميل»^(٣) و«الميزان»^(٤)

=
 وسماه ابن الوزير في «العواصم»: (٢١٤/١): «ترجيح دلائل القرآن
 على دلائل اليونان». وللكتاب أربع نسخ، انظر «فهرس الغربية»: (ص/٧٧٠)،
 و«فهرس مكتبة الأوقاف»: (٥٦٩/٢)، و«فهرس المكتبات الخاصة»: (ص/٧٢، ١٩٣). وقد أثنى عليه غير واحد، قال
 الشوكاني في «البدر الطالع»: (٩١/١): «وهو كتاب في غاية الإفادة
 والإجادة، على أسلوبٍ مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله» اهـ.
 أقول: وله تكملة انظر: (ص/٣٦).

- (١) هذه الأبيات ليست في المطبوعة، وهي في خاتمة «الروض الباسم»: (٥٩٤/٢) من هذه الطبعة، مع اختلاف بينهما.
 (٢) «الكامل في ضعف الرجال» لأبي أحمد بن عدي الجرجانيّ.
 (٣) «التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» لابن كثير الدمشقي، له نسخة في دار الكتب المصرية، عنها صورة في مكتبة الحرم المكي، إلا أنها ناقصة.
 (٤) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام الذهبيّ.

تعرفوا أنَّهم قد ابتغوا الحقَّ وصحوا من علة الإدهانِ
ومنها:

* كتاب «البرهان القاطع في معرفة الصَّانع وجميع ماجاءت به
الشَّرَائِع»^(١)، صنَّفه في سنة إحدى وثمان مئة.
ومنها:

* «تنقيح الأنظار في علوم الآثار»^(٢). وهو كتاب جليل القدر،
جمع فيه علوم الحديث، وزاد ما يحتاج إليه طالب الحديث من علم
أصول الفقه، وأفاد فيه التعريف لمذهب الزيدية، وهو يُغني عن كتاب
«العلوم»^(٣) للحاكم، صنَّفه في آخر سنة ثلاث عشرة وثمان مئة.
ومنها:

* كتاب «التأديب الملكوتي» وهو مختصر وفيه عجائب
وغرائب.
ومنها:

* كتاب «الأمر بالعزلة في آخر الزمان»^(٤).

(١) طُبِع.

(٢) لم يُطبع مفردًا، وطُبِع مع شرحه «توضيح الأفكار» للإمام الصنعاني
(١١٨٢هـ). وللكتاب نسخ كثيرة في اليمن، حصلتُ على ثلاثٍ منها
- وهي أجودها - وشرعتُ في تحقيقه، يسر الله إتمامه.

(٣) يعني: «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، والصحيح
أنه لا يُغني عن كتاب الحاكم، ولا أدري لم حُصِّصَ كتابُ الحاكم بالذكر!
هل لأنه متشيع؟!

(٤) طبع عام (١٤١٢هـ)، تحقيق إبراهيم باجس.

ومنها:

* كتاب «قبول البشرى في تيسير اليسرى»^(١).

ومنها:

* كتاب «نصر الأعيان على شرّ العميان». قال فيه ما لفظه:

«وقد ولع بعض أهل الجهل والغرّة بإنشاد الآيات المنسوبة/ إلى^{ب/٥} ضرير المعرّة، وهي أحقر من أن تُسطر، وأهون من أن تُذكر، ولم يشعر هذا المسكين أنّ قائلها أراد بها القدح في الإسلام من الرّأس، وهدم الفروع بهدم الأساس. وليس فيها أثاره من علم فيستفاد بيانها، ولا إشارة إلى شبهة فيوضح بطلانها، وإنما سلك قائلها فيها مسلك سفهاء الفاسقين، والزنادقة المارقين، وما لا يعجز عن مثله الأراذل من ذمّ الأفاضل، بتقبيح مالهم من الحسنات وتسميتها بالاسماء المستقبحات، تارة ببعض الشبهات، وتارة بمجرد التهويل في العبارات، كما فعل صاحب الآيات.

وصدّر الكتاب المذكور بهذه الآيات:

ما شأن من لم يدرِ بالإسلام والخوضِ في متشابه الأحكام
لو كنت تدري مادروا مافاه بال عوراء^(٢) فوك ولا صمّت صمّام
لكن جمعت إلى عمّاك تعامياً وعمومةً فجمعت كلّ ظلام

(١) منه نسختان في مكتبة الجامع، أقدمهما كتبت سنة (١١٥٨هـ)، انظر «الفهرس»: (ص/٧٦٤-٧٧٠).

(٢) العوراء: الكلمة القبيحة. ومنه قول كعب بن سعد الغنوي:
إذا ما تراءاه الرّجال تحفظوا فلم تُنطق العوراء وهو قريب
انظر: «الأصمعيات»: (ص/١٠٠).

فاخساً فما لك بالعلوم دراية القولُ فيها ماتقولُ حذام
 ما أذكرَ العميانَ للأعيانِ بل ما أذكرَ الأنعامَ للأعلامِ
 وإذا سخرتَ بهم فليسَ بضائرٍ أنِ هَرَّ كلبٌ في بدورِ تمامِ
 من لم يكنَ للأنبياءِ معظماً لم يدرَ قدرَ أئمةِ الإسلامِ
 لم تدرَ تغلبُ وائلَ أهجوتها أم بُلَّتَ تحتَ الموجِ وهي طوامي
 وقد أُحبيتَ ذكرَ هذه الأبياتِ لما فيها من الذَّبِّ عن أئمةِ الإسلامِ
 - رضي الله عنهم -

ولنرجع إلى تعداد مصنفاته:

ومنها:

* «كتاب إيثار الحق على الخلق»^(١)، صنّفه سنة سبع وثلاثين وثمان
 مئة، في معرفة الله، ومعرفة صفاته على مناهج الرُّسل. والسُّلف.
 رأى - رحمه الله تعالى - بعد فراغه من تسويده: قوله تعالى:
 ﴿ فَسَأَلَتْ أُوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد/ ١٧]

وقوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ
 وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء/ ٦٩]
 ورأى بعد الفراغ من تبييضه: سورة النَّصر بكمالها، ومن سورة
 الضحى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى/ ١١]
 ومن سورة يس: ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [يس/ ٢٦]
 ورأى أنه أعطي فواتح كثيرة من فواتح السور.

(١) مطبوع قديماً، ثم حقق رسائل علمية في جامعة الإمام، وطبع القسم
 الأول منها.

وأما الرسائل والردود على المبتدعة من طائفتي المعتزلة والأشعرية؛ فلا يأتي عليها العُدُّ^(١)، ولا يُستطاع على ماتضمَّنته الرَّدُّ!!

(١) قال الشوكاني في «البدر»: (٩١/٢) - بعد أن ذكر جملة من كتبه -: «وله مؤلفات غير هذه، ومسائل أفرداها بالتصنيف، وهو إذا تكلم في مسألة لا يحتاج الناظر بعده إلى النظر في غيره من أيِّ علمٍ كانت. وقد وقفت من مسائله التي أفرداها بالتصنيف على عدد كثير تكون في مجلد، وما لم أقف عليه أكثر مما وقفتُ عليه» اهـ.

أقول: وبقية كتبه التي لم يذكرها المؤلف هي كالتالي:

* آيات الأحكام الشرعية = حصر آيات الأحكام

مخطوط بالمكتبة الغربية (مجموع رقم ١١٩/ق ٨٥-٩١)، وأخرى مكتوبة سنة (٩٥٧هـ) في مكتبة الأوقاف «الفهرس»: (١٠٢/١).
وعندي نسخة منه.

* الآيات المبيِّنات لقوله تعالى:

﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾. مخطوط بمكتبة الأوقاف «الفهرس»:
(٥١٥/٢) في (٧ق) وعندي نسخة منه.

* الإجابة في الإرادة

منظومة أكثر من ألف ومئتي بيت. قال ابن الوزير في «الإيثار»: (ص/٢٠٤): «قلَّتها أيام النشاط إلى البحث، استعظماً لخوف الوقوع في الخطأ أو الخطر في هذه المسألة العُظمى» - يعني في مسألة القدر والحكمة التعليل - وقد ذكرها المؤلف في «العواصم»: (٦/١٣٤، ٣٤٢)، و«الإيثار»: (ص/٢٠١-٢٠٤) وساق منها أكثر من خمسين بيتاً
* بحث حول قوله تعالى:

﴿عَلَيْمٌ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾. منه نسخة في مكتبة الأوقاف في (٥ق) كتبت سنة (٩٥٧هـ)، انظر «الفهرس»: (٢/٥٥١).

=

.....
* تحرير الكلام في مسألة الرؤية وتجويده، وذكر ما دار بين المعتزلة والأشعرية

مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء في (٣ق)، انظر «الفهرس»: (ص/٧٧٠)

أقول: لعله منتزع من كتابه «العواصم».

* التحفة الصفية شرح الأبيات الصوفية

الأبيات لأخيه الهادي بن إبراهيم الوزير (٨٢٢هـ)، مطلعها
تقدّم وعدكم فمتى الوفاء وطال بعدادكم فمتى اللقاء
للكتاب عدة نسخ خطية في مكتبة الجامع، انظر المجاميع:
(١١٩،٩٦،٢٨) وعندني نسخة منه.

* تخصيص آية الجمعة

منه نسخة في المكتبة الغربية، انظر «الفهرس»: (ص/٨٠٥)، وأخرى
في مكتبة الأوقاف، انظر «الفهرس»: (١/١٠٤).

* التفسير النبوي

ذكره في «الإيثار»: (ص/١٥٢) فقال: «وجمعتُ منه الذي في «جامع
الأصول» و«مجمع الزوائد» و«مستدرك الحاكم أبي عبدالله» اهـ. وضمّ
إلى «التفسير النبوي» ماله حكم الرفع من تفاسير الصحابة - رضي الله
عنهم - انظر «الإيثار»: (ص/١٥٤)، وقال صلاح الوزير: لم يوجد هذا
الكتاب. انظر مقدمة «العواصم»: (١/٧٤).

* تكملة ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان

ذكره في مواضع من «الإيثار»: (ص/٩٧،٥٣،١٠٠).

* جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء أبيات حسين في تقدير
الدرهم والأوقية.

مخطوط في الجامع الكبير (٤مجاميع) كذا ذكره الحشبي في «مصادر =

- الفكر»: (ص/ ٢٢١)، ولم أجده في «الفهرس»!.
- * الحسام المشهور في الذب عن الإمام المنصور.
- له نسختان في الجامع الكبير، انظر «الفهرس»: (ص/ ٧٦٤، ٧٧١).
- * ديوان ابن الوزير = مجمع الحقائق والرقائق.
- * رسالة جلييلة في ثلاث مسائل؛ في أن الفطرة من البر، وفي حمى الأراك، وفي نكاح اليتيمة.
- أشار الحبشي إلى أنها في المكتبة الغربية (٣٢ مجاميع)، ولم أجدها في «الفهرس»!!
- * رسالة في زكاة الفطر
- في المكتبة الغربية (مجاميع ١٨٤) في (٨ق) «الفهرس»: (ص/ ٧٩٥).
- * رسالة في مسائل الاجتهاد
- ذكرها في «العواصم»: (١/ ٢٧٩).
- * رسالة في القول بتجزؤ الاجتهاد
- ذكرها في «العواصم»: (١/ ٢٩٨).
- * رسالة في تفسير:
- قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾ الآية [آل عمران/ ٧] ذكرها في «العواصم»: (٦/ ٣٥٩)
- * رسالة في شرح وتفسير قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ...»
- مخطوط في المكتبة الغربية، انظر «الفهرس» (ص/ ٧٧١) في (٣ق).
- * رسالة في بيان جواز إقامة الجمعة من غير إمام
- مخطوط في «مكتبة الأوقاف» في (١١ق) «الفهرس»: (٣/ ١١٧٧).
- * الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ.
- وهو كتابنا هذا، وسيأتي الحديث عنه.

- =
- * شرح أبيات في التصوُّف
مخطوط في «مكتبة الأوقاف» في (١٦ق) بتاريخ (٩٥٧هـ) انظر
«الفهرس»: (١٣٥٢/٣).
- * العزلة = الأمر بالعزلة...
* القَوَاعِد.
- مخطوط بالجامع الكبير (مجاميع ٩٦)، (ق٦٢-١٠٠)، وأخرى
بالتيمورية، وثالثة في مكتبة الجبشي. انظر «مصادر الفكر»: (ص/١٧٦)
* كتاب المبتدأ
ذكره المؤلف في «العواصم».
- * كَرَّاس في لعن يزيد، وهل الأخبار بخلاف ذلك.
ذكره في «الروض»: (ص/٤٠٠).
- * مثير الأحزان في وداع رمضان.
مخطوط بمكتبة الأوقاف في (٤ق) مكتوبة في حياة المؤلف سنة
(٨٠٧هـ)، انظر «الفهرس»: (٣/١٣٨٥-١٣٨٦).
- * مَجْمَع الحقائق والرقائق في مباح ربِّ الخلائق.
منه عدة نسخ في مكتبة الجامع، (مجموع ١١ ق/٨٥-٩١)، و(مجموع
١٣٠ ق/١-٦٣)، وعندني نسخة منه. وطُبع منه متقى في المدائح
الإلهية عام (١٣٨١هـ). وشرحه الأمير الصنعاني في «فتح الخالق بشرح
مجمع الحقائق والرقائق في مباح ربِّ الخلائق».
- اطلعتُ على خمس نسخ خطية منه، ويعمل الآن على تحقيقه الأخ
العزیز أبو عبد الرحمن أحمد أبوفارح رسالة ماجستير في جامعة أم القرى
بمكة المكرمة يسر الله له. وهو شرحٌ كبير، فيه فوائد، مشحون بالنقول
عن ثلاثة من الأئمة: ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن الوزير.
- =

ذكرُ شيوخه ورحلته في طلب العلم ورسوخه :

أما علم الأدب: فَصنوه السيّد جمال الدين الهادي، والقاضي العلامة جمال الدين محمد بن حمزة بن مظفر، وكان المشار إليه في علوم العربية واللغة والتفسير في تلك المدة.

* مختصر في علم الحديث.

له عدة نسخ في «الجامع الكبير» (مجموع ٢٧١ ق/١٦٠-١٦٥)، و (مجموع ١١٩ ق/١٣٣-١٣٦)، و (مجموع ٧٣ ق/٣٠٨-٣١٢). ولعلّه ما نقل عنه الصنعاني في «توضيح الأفكار»: (١/١٢٧)، فقال: «وقال المصنف في مختصره...»

* مسائل شافيات وبالمطالب وافيات فيما يتعلق بآيات كريمة قرآنية تدلّ على الله المعبود، وصدق أنبيائه المبلغين عنه.

له نسخة في مكتبة الجامع، (مجموع ١١٩ ق/٩٢-١١٤)، وأخرى في مكتبة الأوقاف، «الفهرس»: (٢/٥٧٧).

* مسألة الحكمة في العذاب الأخروي.

ذكره في «الإيثار»: (ص/٩٦)، فقال: «وصنّف ابن تيمية في بيان الحكمة في العذاب الأخروي، وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية، وبَسَطَ ذلك في كتابه «حادي الأرواح إلى ديار الأفراح»؛ فافردت ذلك في جزء لطيف، وزدْتُ عليه» اهـ.

* مسألة النهي عن الرهبانية، والحث على الحنيفية السمحة

ذكره في «العواصم».

هذا ما استطعتُ حصره من كتب المؤلف - رحمه الله - في هذه العُجالة، ولعلّ مناسبة تتيح البسط فيها، وقد وقع لكل من ترجم لابن الوزير من الدارسين المعاصرين أخطاء وأوهام كثيرة في تعداد مؤلفاته، لا يتسع المقام لذكرها.

وأما علم الأصول: فالقاضي العلامة، ملك العلماء وقاموس الحكماء، عبدالله بن حسن بن عطية بن محمد بن المؤيد الدواري، والفقير العلامة العلم جمال الإسلام والمسلمين علي بن عبدالله بن أبي الخير، وكان المشار إليه، والمتصدّر للتدريس بصنعاء اليمن في علمي الأصول.

قرأ عليه «شرح الأصول» وهو مُعتمَد الزيدية في البلاد اليمنية، و«الخلاصة» و«الغياصة» و«تذكرة الشيخ المتكلم ابن متويه» وغيرها في علم اللطيف. وسمع عليه «مختصر المنتهى» للفقير النحوي المالكي ابن الحاجب، وطالع كتب آبائه الكرام في هذا الفن ك«المجزي» للسيد الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني، و«صفوة الاختيار للإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة بن سليمان الحسني، وغيرهما.

وكذلك مؤلفات جده السيّد العلامة يحيى بن منصور بن العفيف بن المفضل، ومصنفات السيد العلامة حميدان بن يحيى القاسمي، ومثل كتاب «الجامع الكافي» للسيّد الإمام [أبي] عبدالله محمد بن علي بن عبدالرحمن الحسني، وكتاب «الجملة والألفة» للفقير الإمام العلامة [١] علماء الزيدية وقدماء الشيعة: محمد بن منصور المرادي المتفق على علمه، وفضله (٢). وعرف ما وقع فيه الخلاف بينهم وبين المعتزلة، وجمع في ذلك مختصرات مفيدة،

(١) كلمة لم أتبينها، ولعلها: «زمام».

(٢) كأن في الكلام شيء؛ إذ لاصلة لهذا الكلام بما بعده!!

ومقالات فريدة .

وكان زميله ورفيقه في طلب هذين العِلْمين : القاضي محمد بن داود النهمي نفع الله به ، فإنه لزمه وصحبه واقتفا آثاره ، واستصوب أنظاره ، وأخذ يراجعه في مسائل الكلام وتضعيف ما جاء به المتكلمون ، مثل قولهم : إنَّه من لم يعرف الله بأدلتهم المبنية على المقدمات المنطقية من عامة المسلمين ، فهو كافر!! ومثل ما نصَّ عليه شيخهم أبوهاشم وتبعه عليه أصحابه البهاشمة من غير مناكرة ولا مبالاة من قولهم : ما يعلم الله من نفسه إلا / ما يعلمونه ، وهو ردُّ لقوله ^{1/6} تعالى في سورة طه : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ ، بل يقال لهم : ليس الواحد منكم يعلم من نفسه ما يعلم الله منه حتى قيلت فيهم الأشعار ، وسارت بالتشنيع عليهم الركبان في الأقطار ، فمن ذلك قول بعضهم :
ياضِلَّة الضالين حيث توهَّموا ما لا يفوه به التَّقِيَّ المسلمُ
قالوا إله العرش ليس بعالم من ذاته والوصف مالم يعلموا
هذي مقالة من هوى في متلف وعليه دَيجور الغواية مظلمُ
وربما تأوَّل بعضهم قول شيخهم : بأنه لا يعلم سبحانه من نفسه إلا ما يعلمونه ، بأنه سبحانه يعلم أنه قادر ، وأنا نعلم أنه قادر ، وكذلك سائر الصِّفات الواجبة له سبحانه وتعالى .

ممن ذكر هذا التأويل : القاضي العلَّامة فخر الدين في كتابه الموسوم بـ«شريدة الفتَّاص في شرح خلاصة الرِّصاص» ، وهو تأويل ضعيف يمجِّه السَّمع ، ولا يسوغ سماعه عند المحققين من أهل النظر والسمع!!

ولو صحَّ مثله ؛ لصحت تأويلات المبطلين لبواطلهم ، وكم لهم

من هذا وأمثاله! ما لو ذكرناه لأحوجنا إلى التطويل، وأخرجنا عن المقصود.

فلمَّا عَرَفَ القاضي المذكور تضعيف هذه المسائل وأمثالها؛ اعترف بفضلِه ونبله، واعترف من نمير وئله وطلَّه.

وقرأ السيّد المذكور كتاب «مختصر المنتهى»^(١) على السيد العلامة جمال الإسلام وواسطة عقد النظام في السّلاة^(٢) الكرام: علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي، وكان في تلك المدة هو المشار إليه في فنون العلم جميعها، ولما سمع عليه هذا «المختصر» بهرّه مارآه من صفاء ذهنه، وحسن نظره، وألمعيته وبلاغته، وفطنته، وبراعته. وكان يُطنب في الثناء عليه، ويُرشد طلبة العلم إليه، حتى ترسّل السيد جمال الدين إلي السيد عزّ الدين بالرّسالة المعروفة^(٣)،

(١) لابن الحاجب.

(٢) كذا في الأصل، ولعلّها: «السّلاة».

(٣) ترسل عليه جمال الدين المذكور برسالتين:

الأولى: في الرد على قصيدته الطويلة في بيان اعتقاده ومحبه للسنّة واتباعها، والتي يقول في مطلعها:

ظلت عواذله تروح وتغتدي وتُعيدُ تعنيف المحبّ وتبتدي
وقد أجاب عما في رسالة جمال الدين هذه من الخطأ والتعنت. السيد جمال الدين الهادي بن إبراهيم الوزير، أخو المؤلّف بكتاب سَمّاه «الجواب الناطق بالحق اليقين الشافي لصدور المتقين». وهو مخطوط، وعندي نسخة منه، مكتوبة سنة (٨١٠هـ) أي في حياة المؤلّف.

والرسالة الثانية: هي التي ذكرها المترجم هنا، وقد أجاب عنها ابن الوزير بكتابه العظيم «العواصم والقواصم»، ومختصره «الروض الباسم».

التي نَسَبَ إليه فيها القول بالرؤية، وبقدم القرآن، وبمخالفة أهل البيت - عليهم السلام -، وبنائها على مجرد التوهّمات الواهية، والتخيلات الباردة، ولم يوجب الكلام عليه في ذلك إلاّ العمل بمقتضى مذهب أهل البيت - عليهم السلام - ولا فعل شيئاً إلاّ وفيه خلاف بينهم - عليهم السلام - ولكنه كان يرى أنّهم إذا اختلفوا، وكان مع أحد الفريقين منهم نصّ نبوي وكان الفريق الآخر محتج بالرأي مصرّحين به أو محتجين بحديث ضعيف عنده؛ رجّح العمل بقول مع عَضَدَه النَّصِّ النَّبَوِيِّ، ولا أقلّ لرسول الله من أن يكون كلامه مرجحاً فقط، وإنكار هذا من عَوْدِ الدين غريباً.

وقال - رحمه الله - في شأن المتكلمين في ذلك^(١):

إن كان حُبِّي حديث المصطفى زللاً^(٢) مَنِي فَمَا الذَّنْبُ إِلَّا مِنْ مُصَنِّفِهِ
وإن يكن حُبُّهُ دِينًا لِمُعْتَرِفٍ فذَٰكَ دِينِي وَهَمِّي فِي تَعَرُّفِهِ
ومذهبي مذهب الحق اليقين فما تَحَوُّلُ الْحَالِ إِلَّا مِنْ تَشَوُّفِهِ
وذاك مذهب أهل البيت إنهم نَصُّوا بِتَصْوِيبِ كُلِّ فِي تَصَرُّفِهِ
نصُّوا بتصويب كلِّ في الفروع فما لَوْمِ الَّذِي لَامَ إِلَّا مِنْ تَعَسُّفِهِ
فما قفوت سوى أعلام منهجه وَلَا تَلَوْتُ سِوَى آيَاتِ مُصْحَفِهِ
أمّا الأصول فقولِي فِيهِ قَوْلُهُمْ لَا يَبْتَغِي الْقَلْبُ حَيْفًا عَنِ تَحْقُفِهِ
ففي المجازات أمضي نحو معلمه وَفِي الْمَحَارَاتِ أَبْقَى وَسَطِ مَوْقِفِهِ
وإن سَعَيْتُ فَسَعَيْي حَوْلَ كَعْبَتِهِ وَإِنْ وَقَفْتُ ففِي وَادِي مُعَرَّفِهِ

(١) ذكر المؤلف بعض هذه القصيدة في «الروض»: (١٢/١).

(٢) في نسخة: «خَلَّلاً».

وَحَقُّ حَبِي لَه أَنِي بِهِ كَلَفْتُ
 هَذَا الَّذِي كَثُرَ الْعُدَالُ فِيهِ فَمَا
 مَا الذَّنْبُ إِلَّا وَفَوِي بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ
 وَالْمِنْدَلُ الرَّطْبُ فِي أَوْطَانِهِ حَطْبٌ
 يَسْتَأْهِلُ الْقَلْبُ مَا يَلْقَاهُ مَا بَقِيَتْ (١)

وَلَمْ يَزَلْ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَتَمَسِّكًا بِأَهْلِ الْبَيْتِ سِرًّا وَجَهْرًا، مَعْتَنِيًا
 فِي إِظْهَارِ عَقِيدَتِهِ فِي ذَلِكَ نِظْمًا وَنَثْرًا (٢)، وَمِنْ شِعْرِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
 يَعْرُضُ بِالسَّيِّدِ الْمَذْكُورِ فِي اخْتِلَافِ أَقْوَالِهِ فِيهِ، وَهِيَ مِنْ أَلْطَفِ الْعِتَابِ
 وَأَحْسَنِ مَا يَدُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ (٣):

عَرَفْتُ قَدْرِي ثُمَّ أَنْكَرْتُهُ
 فِي كُلِّ يَوْمٍ لَكَ بِي مَوْقِفٌ
 أَمْسَ الثَّنَا وَالْيَوْمَ سُوءَ الْأَذَى
 يَا شَيْبَةَ الْعِتْرَةِ فِي وَقْتِهِ
 قَدْ خَلَعَ الْعِلْمُ رِدَاءَ الْهَوَى
 فَصُنْ رِدَائِيكَ وَطَهِّرْهُمَا

فَمَا عَدَا بِاللَّهِ مَمَّا بَدَا
 أُسْرِفْتَ بِالْقَوْلِ بِسُوءِ الْبَدَا
 يَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ تُضْحِي غَدًا
 وَمَنْصَبَ التَّعْلِيمِ وَالْاِقْتِدَا (٤)

عَلَيْكَ وَالشَّيْبُ رِدَاءَ الرَّدَى
 مِنْ دَنْسِ الْإِسْرَافِ وَالْاِعْتِدَا

/ ثم إنه بعد ذلك انتصب لنشر هذه العلوم، وتصدر برهة من
 الزمان، وأهرع إليه الطلبة من كل مكان، فاستناروا بمعارفه، واقتبسوا
 من فوائده، فظهر أمره وبعده صيته، فلما رأى أن في هذا طرفاً من الدنيا

ب/٦

(١) في نسخة: «مِنْ تَعَبٍ».

(٢) انظر في نقاش هذا ودفعه: «الزبدية»: (ص/٥٠-٥١) للقاظمي الأكوخ.

(٣) الأبيات في «تاريخ بني الوزير»: (٣٨ ب ١٣٩)، في ترجمة ابن الوزير.

(٤) في «تاريخ بني الوزير»: «الاهتدا» وكذا في «البدر الطالع»: (٩٣/٢).

والرياسة، قرَعَ نفسه وقمعها، ومنعها مما تشوفت إليه وردعها، ثم أقبل على الله بكليته فلزم العبادة والأذكار، وقيام الليل وصيام النَّهار، وتأديب النفس وإذلالها للملك الجبار فألجمها بلجام الزهد، وجرَّها بعنان التقوى، وأجراها في ميدان والورع، وساقها بسوط الصبر، وأدخلها اصطبيل الخلوة، وربطها إلى جدار التوكل، وعَلَّفها الجوع، وسقاها الدموع، وألبسها سراويل الدُّل والخضوع، وتوجَّها بتاج التَّبَتُّل والخشوع، ولم يبق نوع من أنواع الرياضة، ولا طريق من طرق السلوك إلا سلك بها مسلكه، وشرع بها في جناحه، وكَلَّفها بحمل أعبائه.

ولقد كان يخصف نعله، ويتكسب لأهله، وربما تظاهر بأنواع التصرفات والحرف، كحِرَف الفدادين والجفأة، ويلبس الصوف الخشن، ويفطر على قرص الشعير بلا إدام، ويقصد بذلك رياضة^(١) نفسه وتحقيرها وتصغيرها، وردعها وتعريفها بمنزلتها عنده.

وهذه أبيات له - رضي الله عنه - إلى السيد الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وقد أنفذ إليه بمسائل^(٢) في الإمامة وغيرها، وكان يومئذٍ مقيمًا بـ«ثُلَا»^(٣) فلم يجب عليه، فكتب في ذلك إليه.

أَعَالِمُنَا هَلْ لِلسُّؤَالِ جَوَابٌ

وَهَلْ يُرَوِّي الْعِطْشَانَ^(٤) مِنْكَ عُبَابٌ

إلى آخرها تركتها اختصارًا.

(١) في نسخة: «إذلال».

(٢) في «تاريخ بني الوزير: (ق/٣٧ب) «سأله عن خمسة وعشرين سؤالاً».

(٣) بالضم مقصور، من حصون اليمن. انظر «معجم البلدان»: (٢/٨٢).

(٤) في «تاريخ بني الوزير»: «الظَّمَان».

ومن رقائق شعره في بُعد من الناس وانقطاعه، أبيات كان كتب
بها إلى السيد الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الهادي
المفضلي - رحمه الله تعالى - عقيب دعوته :
أعاذِلْ دَعْنِي أرى مُهْجَتِي أزوْفَ الرَحِيلِ ولبس الكَفَنِ
وأدْفِنِ نَفْسِي قَبْلَ المَمَاتِ فِي البَيْتِ أَوْ فِي كَهْوِ القُننِ
إلى آخرها تركتها اختصارًا .

وله - رضي الله عنه - في ذكر أهل البيت - عليهم السلام - :
أولئك آباءي على رغم منكر لكوني على منهاجهم في مذاهبي
وحسبي بهم إن رام نقصي معاندٌ شجًا في حلوق الحاسدين النواصبِ
ومن أبيات كتبها إلى السيد جمال الدين علي بن المؤيد الهادي :
ولو شئتُ أبكيْتُ العيونَ مُعَاتِبًا وألْهَبْتُ نيرانَ القلوبِ رقائقًا
إلى آخرها تركتها اختصارًا .

* * *

فصل

في ذكر ما سَنَحَ من أشعارِ منه وإليه

فمن ذلك أبيات كتبها إليه حيُّ صنوه السيد الإمام العلامة جمال الدين الهادي بن إبراهيم، وقد شُفي من مرضٍ شديد:

بُشْرِى بعافية العلوم كلامِها وحديثها وحلالها وحرامها
وأصولها وفروعها وبيانها وبديعها وغريبها ونظامها
لمحمدٍ شفيت وزال سقامها وبه شفاء الداء من أسقامها
لما ألمَّ بجسمه ألمٌ سرى منه إلى الأرواح في أجسامها
وشفاه من آلامه ربُّ السَّما فشفى علوم الدين من آلامها
حمدًا لمن أولاك برد سلامةٍ وحباك من تحفِ الهدى بسلامها
اللهُ أحمدٌ قد شفى لي مهجةً هامت وحقَّ لها عظيم هيامها
لمحمدٍ عزالهدى وهو الذي قد حلَّ في العلياء فوق سنَامها
هذا الذي أحيا العلومَ وذا الذي أحيا التلاوة فهو بدرٌ ظلامها
اللهُ قلندي بذلك نعمةً عظمى ينوء الشكرُ تحت مَصَامها
لايهتدي الدُّعموصُ^(١) طرقَ رمالها أبدًا ولا التمساح في قمقامها^(٢)
لو إنَّ عدنانًا حبتني كلُّها بيان منطقتها وحُسن كلامها
ما كنتُ أبلغ شكرها من نعمةٍ لو كانت الأشجار من أقلامها

(١) الدُّعموص: دُوَيْبَّةٌ، تفوص في الماء. ويقال: هذا دُعَيْميص هذا الأمر، أي: عالم به. انظر «القاموس»: (ص/٧٩٩)، و«حياة الحيوان الكبرى»: (٣٣٦/١).

(٢) القُمَّقَام: - بالفتح والضم -، له معانٍ كثيرة، منها: البحر.

فالله يُوزعنا جميعاً شُكرها ويزيدنا حمداً على إتمامها
 إني أقولُ مقالةً قد قالها عَمَرُ بيطحا مكة وإكامها
 مع حُسنِ خاتمةٍ أفضُّ ختامها ورضاه عني يالطيبِ ختامها
 قلت: وقد ترجم له الفقيه الأديب البارع وجيه الدين عبدالرحمن
 ابن أبي بكر العطار^(١) في تاريخه الذي سمّاه: []^(٢)؛ فقال
 مالفظه: «الإمام الحافظ أبو عبدالله، شيخ العلوم وإمامها، ومن في
 يديه زمامها، قُلِّدَ فيها وما قُلِّدَ، وألْفَى جيد الزمان عاطلاً فطوّقه
 بالمحاسن وقُلِّدَ.

1/7 / صَنَّفَ في سائر فنونها، وألَّفَ كتباً تقدم فيها وما تخلَّفَ، وله
 في حديث النبي ﷺ الباع المديد، والشأو البعيد، الذي ما عليه من
 مزيد، وله شعر تحسده زهر النجوم، وتود لو أنّها في سلكه المنظوم». .
 ثم أورد له القصيدة التي قالها، وقد سأله بعضُ الطلبة أن يقرأ عليه في
 المنطق بكمالها، التي أولها:

ياطالبَ العلمِ والتحقيقِ في الدين والبحثِ عن كلِّ مكنونٍ ومخزونِ
 ثم أورد له أبياتاً بعدها ذكرتها لغرابتها وعدم وجودها:
 شجنتي الدِّيار الدَّرَاساتُ البلاعُ بنجدٍ وبكُتْها الحَمَامُ السَّواجعُ
 أعارت عيوني دَمْعَها كلَّ مُزَنَّةٍ لِثُرَويٍّ بها تلك الرُّبَا والمراتعُ
 أيا دِمْنَةً ما بين رامة والنقى سقتكِ دموعي والسَّحابُ الهوامعُ

(١) كذا بالأصل! والذي في «تاريخ بني الوزير»: (ق/٣٧أ)، و«مطلع
 البدور» مخطوط، و«البدور الطالع»: (٢/٩٢)، و«مصادر الفكر»:
 (ص/٤٧٢): «العَطَاب» بالباء.

(٢) بياض في الأصل، وليس في المصادر تسمية تاريخه.

وإن قلّ دَمعي زدتُ أمطرتُ من دمي
سَبَّته التي كالشمس وجهًا ودونه
فقلتُ لها: رديّة طوعًا وأحسني
وإلا استبيناها على رغم معشرٍ
لأنّا أناسٌ لا تُطلّ دماؤنا
لنا الذروة العُليا لنا المجد والعلى
ورثنا رسولَ الله مجدًا ومفخرًا
وجُزنا بأسباب السّماء نزفها
رَضَعنا من العُليا لبانًا وحُرِّمت
فما سَامنا فيما فعلناه ماجدٌ
قال: وله القصيدة المشهورة في ذكر العقيدة التي كان عليها،
ومحبته للسنّة النبوية، وذكر فيها النبي ﷺ، أنشأها سنة ثمانٍ وثمان مئة:
ضَلَّتْ عَوَاذِلُهُ تروُحُ وتغتدي
وتعيّدُ تعنيفَ المحبِّ وتبتدي
إلى آخرها تركتها اختصارًا.

فأجابه عنها صنوه السيد الإمام جمال الدين الهادي بن إبراهيم
- رحمه الله - فقال:

عَجَلْتُ عَوَاذِلَهُ ولم تتأَيِّده
وجنت عليه جِنَايَةَ المتعمِّدِ
ومنها:

ومحبّر وافى إليّ نظامه
أرَبِي عليّ بلاغَةً وبراعةً
كالدُّرِّ في عُتْقِ الغزال الأغيدي
وأكلٌ مذودُهُ المنوَّةُ مِذودي
وهي قصيدتان فريدتان شرحهما السيد الإمام جمال الدين،
واستوفى ما يحتاج الشرح والبيان، وهما موجودتان في كتاب مجلد.

قال الوجيه العطار^(١): له - رضي الله عنه ورحمه - في التورية، وهي نوع من علم البديع:

يروى حديث وداد عمرو مدمع^{*} إرساله يُغنيك عن إسناده ذكر رحلته وطلبه لعلم الحديث النبوي صلوات الله على صاحبه، وإجازة مشايخ أهل هذا الفن الشريف له بألفاظها.

أما حديث أهل البيت - عليهم السلام -؛ فجازته فيها من السيّد الإمام العلامة جمال الدين الناصر بن أحمد بن أمير المؤمنين، تركتها وغيرها من عدّة إجازات عديدة بسيطة لطولها.

والله يُعيدُ من بركته، ويوفق إلى واسع رحمته ورضاه وتقواه بحق لا إله إلا الله، وبجاه^(٢) سيدنا محمد ﷺ، وجميع رسله آمين آمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

كان فراغ رقمه نهار الجمعة، لعله (٢١) من شهر شعبان الكريم سنة (١١٣٩هـ) وحسبنا الله وكفى.

ذكر وفاته رحمه الله:

كانت في اليوم السابع والعشرين من شهر المحرم غرة سنة أربعين وثمان مئة، وهو العام الذي وقع فيه الطاعون، وهلك فيه الناس أجمعون، فإنّ الله وإنا إليه راجعون! وما أحقه - رحمه الله - بقول الزمخشري في الإمام ابن سمعان^(٣):

(١) كذا بالأصل، وانظر ماتقدّم من التعليق (ص/٤٨).

(٢) هذا من التوسل الممنوع!

(٣) هو: الإمام أبوالمظفر منصور بن محمد التميمي السمعاني، الشافعي صاحب «الاصطلام» و«القواطع» (ت٤٨٩هـ).

مات الإمامُ ابنُ سَمْعَانَ فلانظرت
 وأَيَّ حَوْبًا ماصمَّت^(١) ولا عميت
 أين الذي لو شريناهُ لما أخذت
 أين الذي الفقه والآداب إن ذُكرت
 من للإمامة ضاعت بعد قِيَمِهَا
 من للأحاديث يُملِيها ويُسمِعِهَا
 سَرَدَ الأَسَانِيدَ كانت فيه لهجته
 / خَلَى الأئمةَ حيرا فَقَدْ أَعْلَمِهَا
 إلى آخر الأبيات .

وفي هذا اليوم الذي مات فيه، كان وقوع الداهية الدهيَاء، والحادثة
 الجُلِّي، وذلك وفاة الإمام الأعظم، أمير المؤمنين، المنصور بالله رب
 العالمين: علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن منصور بن يحيى بن
 منصور بن المفضل بن الهادي إلى الحق - عليه السلام - .

ولو أشرنا إلى الأحداث من بعده، وما اتفق على من بقي من ولده وأهل
 وده، لكَلَّت الأَقلام، وامتلاَّت المَهَارِقُ بالكلام، وقلَّ أن يأتي في مجلد
 مفرد، والحمد لله على كلِّ حال، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد،
 والحمد لله الذي بعزه وجلاله وبنعمته تتم الصالحات .

* * *

= انظر: «طبقات الشافعية»: (٥/ ٣٣٥-٣٤٥)، و«السير»: (١٩/ ١١٤-١١٩)
 (١) كذا!!! .

اللهم صلّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه
وذريته، وأهل بيته، وأنصاره، وأشياعه، ومحبيه وأمته، وعلينا معهم
أجمعين آمين، واغفر لي ولمالكة ولجميع المؤمنين يارب العالمين آمين.
حُرِّرَ [في] ذي القعدة سنة (١٣٣٦ هـ) خُتِمَتْ بخير إن شاء الله (١).

(١) كتب في آخر النسخة: «بلغ مقابلة هذه الترجمة، والحمد لله وحده».

ثانياً: التعريف بالكتاب

وفيه :

- اسم الكتاب .
- إثبات نسبته إلى المؤلف .
- تاريخ تأليفه .
- موارده .
- الشناء على الكتاب وعكسه .
- علاقة المختصر بالأصل ، وأوجه المغايرة والامتياز بينهما .
- غرضه منه ، ومنهجه فيه .
- تنبيهات على أمور لها تعلق بالمنهج .
- طبعات الكتاب .
- مخطوطات الكتاب ، ونماذج منها .
- عملي في الكتاب .

اسم الكتاب

سمّاه المؤلف - رحمه الله - في فاتحة^(١) كتابه، فقال: «وسمّيته
الروض الباسم في الذّب عن سنّة أبي القاسم» ﷺ.

وقد اقتصر ابن الوزير على تسميته بـ«الروض الباسم» في عددٍ
من كتبه اختصارًا، كما وقع في «العواصم»: (١/٢٢٥)، و«تنقيح
الأنظار»: (ق/٧٠ب) وكذا اختصر التسمية كل من ترجم له، أو نقل
من كتابه؛ كابن فهد في «معجمه»، وعنه السخاوي في «الضوء
اللامع»: (٦/٢٧٢)، والمقبلي في «العلم الشامخ»: (ص/٢٥٥)،
والشوكاني في «البدر الطالع»: (٢/٩٢)، والصنعاني في مواضع
منها: «توضيح الأفكار»: (٢/٤٥٣)، و«إرشاد النقاد إلى تيسير
الاجتهاد»: (ص/٨٣)، (ق/١٦أ) مخطوط، و«إجابة السائل شرح بغية
الآمل»: (ص/١٢٧).

وهذا الاسم هو الثابت على طرر النسخ الخطية للكتاب، إلّا في
نسخة (ي) - التي سيأتي وصفها - فإنه وقع فيها: «الروض الباسم
مختصر العواصم والقواصم في الذّب عن سنة أبي القاسم» ﷺ.

وهذا من تصرّف الناسخ في الاسم، وأخبار عن واقع الأمر،
وإلا فالتسمية ثابتة في مقدمة المؤلف.

(١) «الروض» (١/١٩) من هذه الطبعة.

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه

الكتاب مقطوعٌ بنسبته إلى المؤلف، ويتبين ذلك بأمرٍ:

١- قال المؤلف في كتابه «العواصم والقواصم»: (٢٢٥/١) - وهو أصل هذا الكتاب -: «ثمَّ إني قد اختصرتُ هذا الكتاب في كتابٍ لطيفٍ سمَّيته: «الروض الباسم»...» اهـ.

٢- أشار المؤلف في مقدمة «الروض» إلى كتاب «العواصم» وأنه أصل هذا المختصر، كما أحال المؤلف على كتابه «العواصم» باسمه أو بقوله: «الأصل» في مواضع بلغت أربعة وعشرين موضعًا «انظر فهرس الكتب».

٣- الاتفاق بين الكتابين «الأصل» و«المختصر» في مباحث الكتاب وأصل وضعه، بل في عبارات كثيرة هي في الكتابين بنصّها.

٤- أشار المؤلف إلى كتابه هذا في كتابه «تنقيح الأنظار»: (ق/٧٠ب) فقال: «وقد استقصيتُ أحاديثهم وشواهدها في كتاب «الروض الباسم»...» اهـ.

وقال: «وقد ذكرت منها جملةً شافيةً في «العواصم والقواصم»، وفي المختصر منه: «الروض الباسم»...» اهـ.

٥- نقل العلماء عنه، فقد نقل الإمام الصنعاني عنه في «توضيح الأفكار»: (٤٥٣/٢-٤٦٥) نصًّا طويلًا في تعداد أحاديث معاوية، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة - رضي الله عنهم -.

ومانقله الصنعاني هو في «الروض»: (٢/٥٢٤-٥٦٩) كما أشار إليه في «التوضيح» في مواضع هي: (١/٣٠٠)

- (٢/١٩٤، ١٩٩)، وذكره في رسالته «إرشاد النقاد»^(١) :
(ص/٧٤، ٨٣)، وذكره في «إجابة السائل» : (ص/١٢٧) في
الكلام على فساق التأويل، وذكره في «فتح الخالق في شرح مجمع
الحقائق والرفائق» : (ق/١١١) نسخة الجرافي .
- ٦- ذكر هذا الكتاب له كل من السخاوي في «الضوء» : (٦/٢٧٢) نقلاً
عن ابن فهد في «معجمه»، والشوكاني في «البدر» : (٢/٩٢)،
والقنوجي في «التاج» : (ص/١٩١). وغيرهم .
- ٧- ماجاء على النسخ الخطية من نسبه للإمام ابن الوزير - رحمه الله - .
وبعض ماتقدم يكفي في ثبوت النسبة .

* * *

(١) وهذا الكتاب جواب عن سؤال أورده بعضهم على عبارة في «الروض الباسم» .

تاريخ تأليفه

أنهى المؤلف كتابه في يوم الأربعاء، الثالث من شهر شعبان الكريم من شهور سنة سبع عشرة وثمان مئة.

هذا ماجاء عن المؤلف في آخر النسخة التي بخطه، كما جاء في خاتمة الطبعتين المنيرية والسلفية، حيث اعتمدوا على نسخة منقولة عن نسخة نُقلت عن نسخة بخط المؤلف^(١).

ولو لم يكن ذلك نصًّا لاقتربنا من تحديده استنباطًا، ذلك أن المؤلف قد انتهى من «الأصل» سنة (٨٠٨هـ)^(٢) فهو قد ألف المختصر بعد هذا التاريخ جزمًا.

ويقول المؤلف في «الروض»: (٢١٣/١): «وذكر شيخنا ابن ظهيرة - أمتع الله المستفيدين ببقائه - . . .»، وشيخ المؤلف محمد بن عبدالله بن ظهيرة توفي ليلة الجمعة سادس عشر رمضان سنة سبع عشرة وثمان مئة بمكة^(٣)، فيكون وقت تأليف الكتاب قبل موت ابن ظهيرة. وهناك ثمة نصوصٌ أخرى لها علاقة بتاريخ تأليف الكتاب؛ لكن لا قيمة لها مع ما سبق من تحديد دقيق^(٤).

ومما لاشك فيه أن المؤلف لازال يعتبر كتابه «العواصم» ويزيد فيه إلى قبيل وفاته، فمما وُجد صريحًا في ذلك قوله في «العواصم»:

(١) انظر (ص/٨٩).

(٢) «ابن الوزير»: (٩٧/١).

(٣) كما في «الضوء اللامع»: (٩٥/٨).

(٤) انظر: «الروض» (٣١١/١)، (٥٩٢/٢).

(٣٥٥ / ٩): «وبذلك كملت الأحاديث أربع مئة في عِدَّتِي، وأظنها أكثر؛ لأنني قد زدت فيها بعد فراغي من التسويد لحقاً بعد كمال الأربع مئة حديث في الرجاء أحاديث كثيرة في ذلك . . .» ثم عدها فبلغت الزيادة أربعة وسبعين حديثاً.

ومن معالم تلك الإضافات أنه نقل من كتب الحافظ ابن حجر - عصره - التي ألفت بعد إكماله كتاب العواصم فهو ينقل عن «التلخيص الحبير»^(١)، وهو لم يتم إلا بعد (٨٠٨هـ) وينقل من «مقدمة فتح الباري»^(٢)، ولم تتم إلا بعد (٨١٣هـ)، ومن «شرح النخبة»^(٣) ولم يتم إلا بعد (٨١٨هـ)، ويسميه «علوم الحديث».

بل يحيل على كتابه: «إيثار الحق على الخلق» وهو آخر مؤلفاته، تم في سنة (٨٣٧هـ)^(٤). ولعلّ هذه الزيادات والتنقيحات قد وقعت في نسخة المؤلف التي بخطه في أربع مجلدات^(٥)، ومن ثمّ تفرّعت بقية النسخ فثبتت فيها هذه الزيادات. بخلاف ما وقع في «الروض» فالظاهر أنه انْتَسَخَ عقب فراغ المؤلف منه؛ فبقيت بعض البياضات ونحوها على حالها، انظر «الروض»: (٢٧٦/١)، (٥٣٧، ٥٢٢/٢) وانظر (ص/٨٤-٨٥) من المقدمة.

* * *

(١) (٢٧٩/٩).

(٢) (٣٤١/٨)، (٢٥٨، ١٢٨/٩)، (٢٤٤، ٣٠٢).

(٣) (٢٦٠، ١٢٧/٩).

(٤) (٣٨٣/٨).

(٥) انظر خبر هذه النسخة في «هجر العلم» (ص/١٧٧ح).

سبب تأليفه

سبق^(١) أن ذكرنا أن شيخ المصنّف علي بن محمد بن أبي القاسم (٨٣٧هـ) قد ترسّل على المؤلف برسالتين؛ إحداهما في الرد على قصيدته في التمسك بالسنة، والرسالة الأخرى هي المردود عليها «بالعواصم» و«الروض» والتي وصفها ابن الوزير بقوله: «إلا أنه لما اتسع الكلام وطال، واتسع مجال القيل والقال، جاءني رسالة محرّرة، واعتراضات محرّرة، مشتملة على الزّواجر والعِظات، والتنبيه بالكلم الموقظات، زعم صاحبها أنه من الناصحين المحبين، وأنه أدى ما عليه لي من حق الأقربين . . .» وأسهب في وصفها، ثم قال: «ثم إني تأملت فصولها وتدبّرت أصولها؛ فوجدتها مشتملة على القدح تارة فيما نقل عني من الكلام، وتارة في كثير من قواعد العلماء الأعلام، وتارة في سنة رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام، فرأيت ما يخصني غير جدير بصرف العناية إليه . . . وأما ما يختص بالسنن النبوية والقواعد الإسلامية، مثل قدحه في صحة الرجوع إلى الآيات القرآنية، والأخبار النبوية والآثار الصحابية . . . فتعرضت لجواب ما اشتلمت عليه من نقض تلك القواعد الكبار، التي قال بها الجلّة من العلماء الأخيار»^(٢).

وقد اتفقوا أن المعارض لم ينصف في رسالته تلك، ولا استعمل أساليب أهل العلم في الاعتراض والرد، بل اعتسف وحاد واستعمل

(١) (ص/٤٢) حاشية رقم (٣).

(٢) «الروض» (١/١٤-١٥).

أساليب أهل اللجاج والعناد. وانظر «تاريخ بني الوزير»: (ق/ ٣٧ب - ١٣٨أ)، و«ترجمة ابن الوزير»: (ق/ ٦ب)، و«فتح الخالق»: (ق/ ١١١)، و«البدر الطالع»: (٤٨٥/١).

قال الصنعاني في «فتح الخالق»: «... وترسل عليه شيخه السيد علي بن محمد بن أبي القاسم برسالةً بديعة، دارت في مواقف الأعيان، وشُغِفَ بها كل إنسان، واحتاج الناظم - رحمه الله - أن يُشَمَّرَ ساعد الجد والاجتهاد، ويجلب الأدلة من الأغوار والأنجاد...» اهـ. وقال الشوكاني: «وترسل عليه - أي ابن أبي القاسم - برسالةً تدل على عدم انصافه ومزيد تعصُّبه - سامحه الله -». اهـ.

فكان ثمرة هذه الرسالة الكتاب العظيم المشهور: «العواصم والقواصم» الذي لم يؤلَّفَ في الديار اليمنية مثله - كما عبَّرَ الشوكاني - . ثم إن هذا الجواب لما تم اشتمل على علوم كثيرة؛ أثرية ونظرية، ودقيقة وجليّة، وحُجج متكاثرة للمسائل التي نصرها، وإشكالات قد تبلغ المثين على المسائل التي ينقضها، فدعاه ذلك لاختصاره حيث قال: «ثم إنني تأملت الكتاب - بعد ذلك - فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق؛ يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، لاسيما والباعث لداعيه النشاط إلى معرفة مثل هذا إنما هو وجود من يُعارض أهل السنة، ويورد على ضعفائهم الشُّبه الدقيقة، ومن عوفي من هذا ربما نفرعن مطالعة هذه الكتب نُفرة الصحيح عن شرب الأدوية النافعة، وألم المكاوي الموجهة؛ فاختصرت منه هذا الكتاب»^(١) اهـ.

(١) «الروض» (١٨/١ - ١٩).

موارده

لقد تنوعت موارد ابن الوزير - رحمه الله - في كتابه هذا، إذ استفاد من جميع العلوم الإسلامية المتمثلة في مصنفات علماء الإسلام الحافلة، من تفسيرٍ وحديث، وفقهٍ وأصول، ولغةٍ وعقائد. وقد ضرب المؤلف - رحمه الله - للدارسين مثلاً أعلى، وهممةً تُحتذى، لاتعرف الكلال ولا السأم، فلقد كان حريصاً كلَّ الحرص على الإفادة والإقتباس من كلِّ ما طالته يده من مصنفات أهل السنة لنقل أقوالهم منها، مع بعده عن ديارهم وعن مصنفاتهم الحافلة، كما صرح بذلك في مواضع^(١).

كما حَرَص في الوقت نفسه على النقل من كتب أصحاب المعترض من الزيدية والمعتزلة، ولم يشك من شُحِّها وعدم توفرها؛ إذ الأرض أرضهم والدولة لهم، مع استظهاره لكثير منها^(٢).

(١) (ص/٢٣٣)، ومع بعد المؤلف عن ديار أهل السنة وعن مصنفاتهم، فقد جمع إلى ذلك اعتزاله عن الناس حيث أنشأ الجواب وهو في «بوادٍ خوالي، وجبالٍ عوالي»:

فحينًا بطوِّدٍ تمطرُ الشُّخبِ دونه أشم منيفٍ بالغمام مؤزَّرُ
وحيثًا بشعبٍ بطنٍ وادٍ كأنه حشا قلمٍ تُمسي به الطير تصفُرُ
اهـ. «الروض» (١٦/١).

(٢) إلا في مرة فإنه قال: «ولكن لم يحضرني تأليفه - أي يحيى بن حمزة - فأنقل ألفاظه في ذلك» اهـ «الروض» (٩٨/١)، وذلك لاعتزاله في تلك الجبال.

كما أبان المؤلف عن سعة اطلاع كبيرة، فبلغ به الاستيعاب في النقل إلى أن كاد يستوعب معاصريه وشيوخهم، فهو ينقل عن ابن تيمية (٧٢٨هـ)، والمزّي (٧٤٢هـ)، والذهبي (٧٤٨هـ)، وابن القيم (٧٥١هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، وابن الملقّن (٨٠٤هـ)، والعراقي (٨٠٦هـ)، وشيخه النفيس العلوي (٨٢٥هـ)، بل تعدّى ذلك كله فنقل عن الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) الذي مات بعده باثني عشر عامًا^(١).

ولقد كان للمصنفات الحديثية القدحُ المعلى في ترتيب موارده، وتليها الكتب الأصولية، وهذا ذكر أهم الكتب التي اعتمدها المؤلف، ومن أراد الاستيعاب فليكشف «كشاف الكتب» الواردة في الكتاب.
* أهم كتب الحديث^(٢):

١- «الاستيعاب» لابن عبد البر.

(٩٨، ١١٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤،

٢٦٨، ٢٧٣).

٢- «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» لابن كثير.

(٣٥، ٦٨، ١٠٤، ١١١، ٢٠٩، ٤٧١).

٣- «أسد الغابة» لابن الأثير.

(٤٢، ١٣٨).

٤- «الأربعون» للنفيس العلوي.

(١) بل وصفه بحافظ العصر، «الروض» (١/١٦٩).

(٢) ويدخل فيها كتب الرجال والتاريخ.

- (٤٥٣، ١٨٣).
- ٥- «البدر المنير» لابن الملقن .
(٢٨٨، ٢٨٧، ١٠٧، ١٠١، ٤٠).
- ٦- «التمهيد» لابن عبدالبر .
(٣٢٠، ٣١٩، ٢٩٤، ٢٥٤، ٣١).
- ٧- «التبصرة» للعراقي .
(١٦٥، ٦٧، ٤٢، ٤٠).
- ٨- «تذكرة الحفاظ» للذهبي .
(٥٠٥، ٣١٩، ١٧٢، ١٦٩، ١٠٧، ١٠٢).
- ٩- «جامع الأصول» لابن الأثير .
(٥٣٦، ٤٦٩، ٤٤٤، ١٤٤، ٣٤).
- ١٠- «جوامع السيرة» لابن حزم .
(٣٨٩، ١٢٢).
- ١١- «جامع الترمذي = سنن الترمذي = الجامع الكبير»
انظر فهرس الكتب .
- ١٢- «سير أعلام النبلاء» للذهبي .
(٣٨٧، ٢٨٩، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٤٨، ٢٣٢، ٥٧).
- ١٣- «السنن» لأبي داود .
(٥٦٦، ٥٣٨، ٥٣٢، ٤٧٠، ٢٦٠، ١٥٢، ١٥١).
- ١٤- «شرح مسلم» للنووي .
(٣٤٣، ٣٠٢، ٢٥٢، ١٦٤، ١٦٠، ١٥٥، ١٤٣، ١٠٠)
(٤٦٩، ٤٥١، ٤٥٠، ٣٦٨).

- ١٥- «شفاء الأوام» للأمير الحسين .
(١٥١، ٢٠٠، ٣١٤، ٥٦٩).
- ١٦- «صحيح البخاري» .
في مواضع كثيرة انظر: كشاف الأعلام والكتب .
- ١٧- «صحيح مسلم» .
في مواضع كثيرة انظر: كشاف الأعلام والكتب .
- ١٨- «علوم الحديث» للعراقي .
(٣٦، ٢٣٦).
- ١٩- «علوم الحديث» لابن الصلاح .
(٦٧، ١٤٥، ١٣٦، ٢٧٤).
- ٢٠- «العلل» للدارقطني .
(١٧٥، ٢٣٦).
- ٢١- «ميزان الاعتدال» للذهبي .
(٣٦، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٩٧،
٣٢٣، ٣٢٥، ٣٦٥، ٣٨٠، ٣٨٨، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٦١، ٤٨٨، ٥٢١)
- ٢٢- «الموطأ» للإمام مالك .
(١٥١، ٣٢١، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٤٣، ٥٤٤،
٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٦٦).
- ٢٣- «مسند أحمد» .
(٢٩٧، ٣٧٤، ٣٩٨).
- * كتب الفقه والأصول .
- ١- «الانتصار» ليحيى بن حمزة .

- ١- (٤٨٣، ٤٨٢، ٩٨).
- ٢- «البرهان» للجويني .
(٤٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ١٧٨).
- ٣- «تعليق الخلاصة» للدواري .
(٥٢٢، ٤٦٢، ١٨٤، ١٥٢).
- ٤- «جوهرة الأصول» .
(٤٨٢، ١٩٢).
- ٥- «الخلاصة» للرصاص .
(١٠٧، ١٠١).
- ٦- «الدرر المنظومة» للمنصور .
(٤٨٣، ٤٨٢، ٢٠٧، ١٦١، ٧١، ٥٦، ٣٧).
- ٧- «روضة الطالبين» للنووي .
(٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٢، ٤٠١، ٣٨٠، ٣٧٨، ٢٣٣، ٢٣٢، ٥٥).
- ٨- «الزيادات» .
(٤٠٣، ٣٤٥، ٢٠٧).
- ٩- «شرح العيون» للحاكم الجُشمي .
(٥٢٢، ٤٨٢، ٤٦١، ٣٠٦، ١٩٢، ١٠٥، ٩٦، ٧٠).
- ١٠- «شرح مختصر المنتهى» للشيرازي .
(٢١٦، ٢٠٧، ١١٩، ٧٢).
- ١١- «المجموع شرح المذهب» .
(٢٠٩، ٢٠٨).
- ١٢- «صفوة الاختيار» للمنصور .

(٣١، ٣٧، ٦٩، ٧٠، ١١٩، ١٤٩، ١٦١، ١٧٢، ١٨٠،

٢٠٧، ٢٠٩، ٤٨١).

١٣- «عمدة الأمة في إجماع الأئمة» للزَّيْمِي.

(٥٤٨، ٣٨٣).

١٤- «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبد السلام.

(٥٠٣، ٤١١، ٢٠٩).

١٥- «اللمع».

(٥٢٢، ٤٨٣، ٣٣).

١٦- «المجزيء» لأبي طالب.

(٤٨٣، ١٩٢، ١٧٢، ٣٧، ٣٠).

١٧- «المعتمد» لأبي الحسين البصري.

(٤٨٢، ٣١٠، ٢٢٣، ١٧٣، ١٠٥، ٩٩، ٩٦، ٧٠، ٥٦).

١٨- «مختصر المنتهى» لابن الحاجب.

(٤٨٦، ٣٦٨، ٢٣٢، ٢٢٢، ٢٠٧، ١١٤، ٧٣).

١٩- «المحصول» للرازي.

(٤٨٩، ٤٨٥، ٤٨٤، ٢٤٦، ٢٣٣، ٢٣١، ٢٠٠).

٢٠- «نهاية المجتهد» لابن رشد.

(٥٦٨، ٢٨٥).

* علوم متفرقة:

١- «أسباب النزول» للواحيدي.

(٢٤٩).

٢- «الإحياء» للغزالي.

- ٣٤٤، ٣٤٣).
- ٣- «الأذكار» للنووي .
(٤٠٠).
- ٤- «تفسير القرطبي» .
(٤٩٥، ٢٤٩).
- ٥- «حادي الأرواح» لابن القيم .
(١٨٣).
- ٦- «رياض الصالحين» للنووي .
(٣٧٨).
- ٧- «الشفاء» للقاضي عياض .
(٤٢٢، ٢٣٣، ٢٣٠).
- ٨- الصحاح .
(٤٤٣).
- ٩- «ضياء العلوم مختصر شمس العلوم» للحميري .
(٣٠٤، ٢٣٤).
- ١٠- «عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن» .
(٢٠٥، ٩٦).
- ١١- «العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور» لابن دحية الكلبي .
(٣٩٨، ٣٩١).
- ١٢- «الكشاف» للزمخشري .
(٤٧٢، ٤٣٦، ٤٣٥، ١٥١، ٨١، ٧٥، ٥١).
- ١٣- «المدهش» لابن الجوزي .

(٣٠٠).

١٤- «النهاية» لابن الأثير.

(٤٣١، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣١٣، ٧٢، ٥٠).

١٥- «نهاية العقول» للرازي.

(٣٧٧، ٣٥٦).

١٦- «الوسيط» للواحيدي.

(٢٤٩).

وغيرها كثير، وزادت جملتها على المئة وخمسين مصدرًا، هذا
فيما صرح باسمه، ومن أراد الاستقصاء فليرجع إلي «كشاف الكتب»،
و«كشاف الأعلام» فيمن لم يصرح باسم كتابه.

* * *

الثناء على الكتاب وعكسه

وقع كتاب «الروض الباسم» موقعه من علماء السنة، فأثنوا عليه واغتبطوا به، وكان بعكس ذلك على من غلظ حجابيه عن الفضائل، ولم يرفع رأساً لواضحات الدلائل؛ واتبع هواه فأضله الله!

فممن أثنى على «الروض» الإمام العلامة المبتدع شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ الشافعي^(١) المتوفى (٨٣٧هـ) حيث كتب إلى مؤلفه ما يلي: «ولقد وقف المملوك على «الروض الباسم» فما هو إلا الحسام القاصم، ولقد وقع من القلوب موقع الماء من الصادي والتُّجج من الغادي، والراحة من المخمور، و[الصلة] من المهجور، ولقد نصرت الحديث على الكلام، والحلال على الحرام، وأوضحت الصراط المستقيم، وأشرت إلى النهج السليم، ولم تترك شبهة إلا فضحتها، ولا حُجَّة إلا أوضحتها، ولا زائغاً إلا قوَّمته، ولا جاهلاً إلا علمته، ولا ركناً للباطل إلا خفضته، ولا عقداً لمبتدع إلا نقضته، ولقد صدقت الله في الرغبة إليه، ووهبت نفسك لله وتوكلت عليه، فالحمد لله الذي أقرَّ عين السنة بمكانه، وأدالها على البدع وأهلها ببرهانه، ولقد أظهر من الحق ما ودَّ كثير من الناس أن يكتبه، وأيد دين الأمة الأمية بما علمه الله وألهمه، فعض على الجدل، وسيجعل الله بعد عسر يسراً، وإنا لاندرى لعل الله يُحدث بعد ذلك

(١) انظر ترجمته في «انباء الغمر» (٣٠٩/٨)، و«الضوء اللامع» (٢/٢٩٢-٢٩٥)، و«البدر الطالع» (١/١٤٢-١٤٥).

أمرًا، وإذا أراد الله أمرًا هيئاً أسبابه، وفتح لمن أراد الدخول بابه.

* إذا الله سنّى حلّ عقدٍ تيسرا *

ومن وقف على ما أفحمت به ذلك المعتدي، [من الحق] الذي استحلبت^(١) فيه بالإعجاز والتحدي؛ علم أن بينه وبين النفثات النبوية أنسابًا شريفة لا تحل عقودها، ولا تضاع حقوقها، ورحمًا بلها بيلالها، وبادر إلى صلتها ووصالها، لقد أبقي نورًا في وجه الزمان، وسرورًا في قلوب أهل الإيمان، وقلدت جيد السنة منة وأي منة، وأصبح شخصك ملموحًا بعيون البصائر، ودرّك ملتقطًا بأسماع الضمائر، والمنّة في ذلك للمصنف على عامة أهل الملة وخاصّة على أعيان هذه النحلة، فحقّ على الكلّ أن يعرفوا حقّه إن كانت لهم أفهام تقدّر قدره، وأن يستضيئوا بنوره إن كانت لهم أبصار تثبت للنور فجره.

وأرى لهم أن يكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاسُ مما يُكتبُ سمع الدعاء إلى الفلاح فوثب، وقلّب الله قلبه إلى الحق فانقلب؛ من غير ترهيب استفزه، ولا ترغيب هزه، ولا مناظرة غيرته، ولا مُحاسدة اعترته، بل توفيق من الله إلهي، وإلهام سماوي، سهّل عليه مفارقة العادة وما نشأ عليه بدءًا وإعادة، وإن أمرًا هذا أوله؛ فعواقبه عن النجاح مسفرة، وقصدًا هذا مبتدؤه، فغوارسه مثمرة.

وإني لأرجوا الله حتّى كأني أرى بجميل الظنّ ما الله صانع

ثم أجاب ابن الوزير على هذا التقريض بقوله:

(١) كذا، وفي نسخة: «استحلقت».

ومن عجبٍ لم أقضه منه أنه
أغرَكَ أني قد ذُكرتُ وإنما
وقد عدمت فيه البصائر والنهي
ولو عدمتُ وُرق الحمام لم يكن
وألستُ تألِفي «العواصم» بالشنا
وما فيه من حُسنٍ سوى أنه شجا
روافض صحب المصطفى والنواصب

وما كان تألِفي له عن تَضَلُّع
من العلم يشفي الصدر من كل طالب

ولكنني والحمد لله منصفٌ
فلا تتوهمني بعلمٍ محققًا
توهَّمت ياذا^(١) بالتخيل حينما
رويدًا خليلي لا يغرك إنما
وما كلُّ نارٍ نارٌ موسى لمهتدٍ
نصحتك لا أني تواضعتُ فانتفع
ولازلت ياخيرَ الأفاضل باقيا

وأثنى عليه العلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل^(٣)، فقال في
آخر «الروض الباسم» من نسخته: «انتهى ما أردت من مطالعة هذا

(١) في نسخة «نارًا».

(٢) هذا النقل برمته موجود في آخر نسخة (ي) من «الروض» بقلم الناسخ
نفسه (ق/٨٨ - ١٨٩).

(٣) ترجمته في «البدر الطالع» (١/١٣٥)، و«هجر العلم» (ص/١٤٢٦).

السفر الجليل، الذي هو بُرؤ العليل وشفاء الغليل، فرحم الله مؤلفه
رحمةً واسعة، وحَشره في زمرة حبيبه الشفيح . . .»^(١) اهـ.

وأثنى عليه الصنعاني في «فتح الخالق»^(٢) فقال بعد أن ذكر
رسالة المعترض -: «واحتاج الناظم - رحمه الله - أن يُشمر ساعد الجد
والاجتهاد، ويجلب الأدلة من الأغوار والأنجاد، وأتى بما لم يأت به
الأولون، وبما يعجز عنه المتأخرون، وألف «العواصم والقواصم في
الذب عن سنة أبي القاسم» واختصره بكتابه «الروض الباسم».

فكأنَّ رسالة شيخه إنمَّا أثارت كنوزًا من المعارف، وعمّرت
كعبةً لكل طائف، من المحققين المنصفين وعاكف اهـ.

وأثنى عليه العلامة القنّوجي (١٣٠٧هـ) في «أبجد العلوم»:
(٣٥٨/١)، فقال: «وللسيد الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير
اليماني - رحمه الله - كتب ورسائل مستقلة في هذا الباب (أي في النهي
عن الاشتغال بعلم الكلام)، منها كتابه المسمّى بـ«الروض الباسم في
الذب عن سنة أبي القاسم»، فإن شئت الزيادة فعليك بها» اهـ.

وبالجملة؛ فكلّ ثناء قيل في «العواصم» فهو منطلق إلى
«الروض» حريّ به، مع ما في «الروض» من فوائد ليست في أصله.

- أما من ردّ عليه من الزيدية:

١- أحمد بن حسن بن يحيى القاسمي، في كتابه «العلم الواصم في
الرد على هفوات الروض الباسم». ولا يُدرى من أمر هذا الكتاب

(١) من آخر نسخة (ي) من «الروض».

(٢) (ق/١١١) نسخة الجرافي.

شيء^(١).

٢- «العَضْب الصَّارم في الرد على صاحب الروض الباسم»،
لمجهول، منه نسختان في المكتبة الغربية بالجامع الكبير
بصنعاء^(٢).

* * *

(١) «هجر العلم» (ص/١٢٠٤).

(٢) «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» (ص/١٣١).

علاقة المختصر بالأصل ، وأوجه المغايرة وامتیازات المختصر

قد علمنا فيما مضى أنّ «الروض» مختصر من «العواصم»؛ فإنّ «الأصل» لما تم فأینعت ثماره، وازدانت أزهاره، أجال عليه مؤلّفه يد القطاف، فالتقط من ثماره أنضجها، ومن أزهاره أطبها، ثم أعمل يده أخرى فقدّم وأخر وهذب وشذب، وأصلح ورتّب؛ حتى صار - بحق - «روضاً باسمًا» . . .

وقد كان سبب الاختصار ما أشار إليه المؤلف في المقدمة فقال: فلأن التوسيع يُملّ الكاتب والمكتوب إليه، والمتطلع إلى رؤية الجواب والوقوف عليه، مع أنّ القليل يكفي المنصف، والكثير لا يكفي المتعسّف^(١).

وقال أيضًا: «ثم إنني تأملت الكتاب - بعد ذلك - (أي الأصل) فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق، يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، لاسيما والباعث لداعية النشاط إلى معرفة مثل هذا إنما هو وجود من يعارض أهل السنة، ويورد على ضعفائهم الشبه الدقيقة، ومن عوفي من هذا ربما نفر عن مطالعة هذه الكتب نُفرة الصحيح عن شرب الأدوية النَّافعة، وألم المكاوي الموجهة، فاختصرت منه هذا الكتاب، على أنني لم أظن في الأصل كل الإطناب . . .»^(٢) اهـ.

أما جوانب المغايرة بين الأصل ومختصره ففي أمور:

(١) «الروض» (١/١٥)، ومع أن هذا الكلام أراد به المؤلف «الأصل»، إلا أنه يصلح في المختصر أيضًا.

(٢) «الروض» (١/١٩)، وانظر (ص/٦٠) من المقدمة.

١- سار المؤلف في «الأصل» على حسب إيرادات المعترض دون تصرّف في تقديم أو تأخير، بخلاف «المختصر» فإنه يجمع الكلام على المسائل المتشابهة في مكان واحد، فيقدم ويؤخر بحسب المقتضي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: «الكلام على كفار التأويل وفُسّاقه» فبينما هي في «الأصل» في أوائل الكتاب (٢/ ١٣٠- ٣/ ٢٢٣)، كانت في «المختصر» في آخر الكتاب: (٢/ ٤٨١- ٥٦٩). ثم هي في «المختصر» أكثر ترتيباً.

ومن الأمثلة أيضاً: ذب المؤلف عن أئمة الإسلام الأربعة، فبينما أورده في «الأصل» بحسب إيراد المعترض له، فالكلام على أبي حنيفة في (٢/ ٨١)، والكلام على مالك (٣/ ٤٥٣)، والكلام على الشافعي في (٥/ ٥)، والكلام على أحمد (٣/ ٣٠٠). إلا أنه قد ساقه في «المختصر» مساقاً واحداً، حرصاً منه على جمع الذب عن الأئمة في مكان واحد. «الروض» (ص/ ٢٩٥ - ٣٤٣)، والأمثلة كثيرة، انظر: «الروض»: (١/ ٢٣٠).

٢- من جوانب المغايرة اختصار ما لاتعلّق له بنقض كلام المعترض من الفوائد والاستطرادات العلمية فقال في (ص/ ١٥٤-١٥٥): «وهذا الموضوع يحتمل ذكر فوائد ذكرتها في «الأصل»، منها ما ذكره النووي في «شرح مسلم»، ومنها ما لم يذكره، ثم اختصرتها لأنها لاتعلّق بنقض كلام المعترض»^(١) اهـ.

(١) وانظر (١/ ٢٧).

بل إنه يختصر بعض الأوهام التي وهمها المعترض مما ليس تحتها إلا مجرد الاعتراض، وبيان الوهم، فقال في (ص/ ٢٣٠): «وقد رأيت أن أقتصر على ذكر أوهام وهمها في هذا الفصل من الأوهام التي لا يُفيد ذكرها ولا يهّم أمرها؛ فإنّ مجرد التعرّض للاعتراض من غير فائدةٍ مما ليس تحته طائل، ولا يستكثر من ذكره فاضل» اهـ.

٣- أن «الأصل» ومختصره مبنيان على إلزام الخصم على أصوله، ولم يتعرض المؤلف لبيان المختار عنده أحياناً، وذلك لأجل التقيه من ذوي الجهل والعصبية. ثم قال المؤلف عن المختصر: «ثم إنني قد اختصرت هذا الكتاب في كتاب لطيف سميته: «الروض الباسم»، وهو أقل تقيّة من هذا ولن يخلو، فالله المستعان»^(١) اهـ.

فيستفاد من هذا فائدة جليّة، وهي معرفة اختياراته في المسائل العلمية حيث صرّح بها في «المختصر»، ولم يتعرض لذلك في «الأصل».

٤- ومن جوانب المغايرة والامتياز في «المختصر»، ما فيه من زيادات على «الأصل»، سواء كانت في الاستدلال أو التمثيل أو التحقيق، فمن تلك المواضع:

* (١/ ٩-١٣) بعض الأشعار في مدح أهل الحديث.

* (١/ ١٣٣) شعر للمؤلف في العشرة المبشرين بالجنة.

* (١/ ١٦٦) فائدة للمؤلف عمن يُخرّج لهم البخاري استشهداً.

(١) «العواصم» (١/ ٢٢٥).

- * (١٧٠/١ - ١٧١) كلام الذهبي في حديث: «ما تقرَّب إليَّ عبدي»
ورد الحافظ ابن حجر عليه .
- * (٢٤٦/١ - ٢٤٨) الكلام على الوليد بن عُقبة .
- * (٤٦٤/٢ - ٤٧٦) بعض الكلام والتحقيق في حديث: «فحجَّ آدمُ
موسى» .
- * (٥٤٣/٢ - ٥٦٩) أحاديث عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة في
الأحكام مع ذكر شواهدها والكلام عليها. فهذه (٢٦) صحيفة
ليست في «الأصل» .
- * (٥٩٠/٢ - ٥٩٦) خاتمة المؤلف، وفيها نصيحة وعظة وعبرة،
وقصيدة في التمسك بالسنة .

* * *

غرضه منه ، ومنهجه فيه

أمّا غرضه منه : فقد أبانه بقوله في فاتحة الكتاب وهو يصف رسالة المعترض وما تعرّضت له من القدح فيه وفي السنة وفي القواعد : « فرأيتُ ما يخصني غير جدير بصرف العناية إليه ، ولا كبير يستحقّ الإقبال بالجواب عليه ، وأما ما يختص بالسنن النبوية والقواعد الإسلامية ؛ مثل قدحه في صحة الرجوع إلى الآيات القرآنية ، والأخبار النبوية والآثار الصحابية ، ونحو ذلك من القواعد الأصولية ، فإني رأيت القدح فيها ليس أمراً هيناً ، والذّب عنها لازماً متعيناً ، فتعرضت لجواب ما اشتملت عليه من نقض تلك القواعد الكبار ، التي قال بها الجلّة من العلماء الأخيار»^(١) اهـ .

كما أبانه غاية البيان فقال : « وقد اقتصرْتُ في هذا «المختصر» على نُصرة السنن النبوية ، والذّب عنها وعن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية ، سالكاً من ذلك في محجّة جليّة ، غير عويصة ولا خفيّة . . . »^(٢) اهـ .
وقال : « . . . والقصد بهذا كله الذب عن السنن ورواتها»^(٣) .

وقال : « وقد تركت إيراد كلام متكلمي الأشعرية في التحسين والتقييح ؛ لأن كتابي هذا كتاب نُصرة للحديث وأهله ، الواقفين على ما كان عليه السلف ، من ترك الخوض في عويص الكلام ، ودقيق الجدل»^(٤) اهـ .

(١) «الروض» (١/١٥) .

(٢) «الروض» (١/١٩) .

(٣) «الروض» (١/٦٠) .

(٤) «الروض» (٢/٣٧٧) .

وقال: «وقد اجتهدتُ في هذا الكتاب في نصره الحديث الصحيح...»^(١).

فلا أصرح من هذه العبارات الدالة على المقصود من هذا التأليف، فلم تدعُ قولاً لمتقول، ولا تخميناً لمتخرّص!!
أما ما يتعلق بمنهجه، فيمكن التماسه في النقاط الآتية:

١- سلك المؤلف في نقضه على المعترض مسالك الجدليين فيما يلزم الخصم على أصوله، فقال: «وقد سلكت - في هذا الجواب - مسالك الجدليين، فيما يلزم الخصم على أصوله، ولم أتعرض في بعضه لبيان المختار عندي، وذلك لأجل التقيّة من ذوي الجهل والعصبية، فليتنبّه الواقف عليه على ذلك، فلا يجعل ما أجبْتُ به الخصم مذهباً لي، ثم إنني اختصرت هذا الكتاب (العواصم) في كتاب لطيفٍ سمّيته «الروض الباسم» وهو أقلّ تقيّة من هذا ولن يخلو، فالله تعالى المستعان»^(٢) اهـ.

وقال أيضاً: «... إذا المقصود إلزام الخصم ما يلزمه على مقتضى مذهبه»^(٣) اهـ.

وقال: «وصنّحت أحاديثهم - أي معاوية وعمرو والمغيرة - هذه على وجهٍ لا شُبّهة فيه على قواعد الخصوم»^(٤) اهـ.

(١) «الروض» (٢/٥٢٣)، وانظر (٢/٥٨٠).

(٢) «العواصم» (١/٢٢٥).

(٣) «الروض» (١/٢٧).

(٤) «الروض» (٢/٥٦٩).

٢- حَرَصَ أن ينصر ما يرجحه بالطرق التي يتَّفَقُ عليها الفريقان^(١) فقال: «وقد اجتهدت في هذا الكتاب في نُصرة الحديث الصحيح بالطرق التي يتفق الفريقان على صحتها أو يتفقون على قواعد تستلزم صحتها، كما يعرف ذلك من تأمل هذا الكتاب كلّه»^(٢) اهـ.

٣- يورد المؤلف كلام المعترض المتعلق بمسألة واحدة ثم ينقضه، فيبين له أولاً مخالفته لأصحابه من الزيدية والمعتزلة، وأنهم قائلون بما أنكره أو أكثرهم، وأنَّ ما يلزم أهل السنة من إلزاعات المعترض؛ فهو لازم لأصحاب المعترض، فما كان جوابه عن أصحابه كان جوابنا عن أهل السنة.

والمعترض على أحسن الأحوال قد جهل تلك الأقوال، ومثل هذا المعترض كما قال شيخ الإسلام: «... حتى أن كثيراً من هؤلاء يُعظَّم أئمة، ويذم أقوالاً، قد يلعن قائلها أو يكفره، وقد قالها أولئك الأئمة الذين يُعظمهم، ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل، وكثير منها يكون قد قاله النبي ﷺ، وهو لا يعرف ذلك!»^(٣) اهـ.

والمؤلف متبثِّت في نقله، فهو ينقل مذاهب الزيدية والمعتزلة من كتبهم المعتبرة^(٤)، من طرقٍ مختلفة ووجوه متغايرة فيها مَقْنَع للمنصف والمتعسف!

ثم إن ساق المعترض دليلاً على قوله؛ نقضه ببيان ضعفه، أو

(١) السنة والشيعة.

(٢) «الروض» (٢/٥٢٣).

(٣) «منهاج السنة» (٥/٢٨١).

(٤) وكثيراً ما يُشير إلى ذلك بقوله: «وهذا في «مَدْرَس» الزيدية...»

ضعف الاستدلال به، أو قلب دليله دليلاً عليه.

ثم إن نسب المعترض لأهل السنة قولاً لم يقولوا به؛ بين خطأه في ذلك بنقل قولهم من كتبهم - مع بعده عن ديارهم، وقلّة مصنفاتهم الحافلة - والاستدلال لها من الأصلين، حتى إذا لم يبق بين يديه دليل ولا شبهة دليل؛ إنهاه عليه بوابل من الإشكالات، وسيل من الإلزامات، من جنس ما يورده هو على أهل السنة، وهذه من أحسن طرق المناظرة، فتجعله يتملص من قوله لكثرة الواردات عليه!

قال شيخ الإسلام: «ومن الطرق الحسنة في مناظرة هذا (أي الحلي) أن يورد عليه من جنس ما يورد على أهل الحق وما هو أغلظ منه، فإن العارضة نافعة، وحيثئذ فإن فهم الجواب الصحيح علم الجواب عما يورده على الحق، وإن وقع في الحيرة والعجز عن الجواب؛ اندفع شره بذلك، وقيل له: جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا»^(١) اهـ.

وقد اعتذر المؤلف - رحمه الله - عن التحقيق في بعض المسائل، واكتفى فيها بإيراد المعارضات، وذكر الجواب الجُملي: «أما التحقيق؛ فلا مكانه ولا زمانه، ولا فرسانه ولا ميدانه»^(٢).

(١) «منهاج السنة» (٨/٢٨٣).

(٢) «الروض» (٢/٤٤٦). ويفسر كلام المؤلف هنا قول الصنعاني في «فتح الخالق» (ق/١١٠-١١١): «قد علم من أحوال الناظم (أي ابن الوزير) - رحمه الله - أنه انفرد في عصره بطريقة خالف فيها أهله وأهل مذهبه من الزيدية، واتبع السنة النبوية، وسيرة السلف المرضية، فعاداه الناس كلهم إلا شذوذاً منهم...» اهـ.

وينبغي التنبيه هنا على أن هذه المعارضات والأسئلة لاتلزم المورد لها، بل يورد السؤال والمعارضة وإن كان ضعيفاً عند المورد بل باطلاً، وذلك لأمرين:

«أ - ليدفع المورد عن نفسه ما يرد عليه من ذلك القبيل، فيدفع الباطل بالباطل، ويكتفي بالشر من غير خروج من حق، ولا دخول في باطل».

ب- تعريف الخصم بضعف قوله الذي استلزم تلك الأشياء الضعيفة، فإن القوي لا يستلزم الضعيف»^(١) اهـ.

حتى أن المؤلف من شدة انتصاره على خصمه ودفاعه عن الحديث الذي هو من رواية المرجئة الثقات قال - تنبيهاً للقاريء من وهم قد يقع فيه -؛ «وقد أكثرُ من الانتصار لظن صدقهم وقبول روايتهم، حتى ربما توهم بعض الضعفاء أنني أميل إلى رأيهم، ومعاذ الله تعالى من ذلك! فعقيدة أهل السنة أصح مباني وأوضح معاني، وحسبك أنها جامعة لمحاسن العقائد...»^(٢) اهـ.

٤- لم يتعرض المؤلف لجميع المسائل العقدية أو الأصولية التي يمكن أن تورد، لأن المعارض قد أعرض عن ذكرها فأعرض المؤلف عن إيرادها؛ لأنه مجيب لا مبتدي، وقد نبه على ذلك حتى لا يتوهم من يقف على كلامه أنه ينصر قولاً مُبتدعاً، أو يسوي بين أهل السنة وأهل البدعة فيما لم يذكره من القضايا^(٣).

(١) «العواصم» (٨/٣٢٨-٣٢٩).

(٢) «الروض» (٢/٥٢٢).

(٣) «الروض» (٢/٣٦٥)، وانظر «العواصم» (١/٢٣٥).

وههنا يُنبّه على أمور لها علاقة بالمنهج:

* أولها: يمكن الجزم بأن المؤلف - رحمه الله - قد أنشأ هذا

الجواب من حفظه، ويدل على ذلك أمور:

١- أنه أنشأ الجواب في عزلة بعيداً عن نفائس الأسفار، فقال: «ومن

أين يتأتى ذلك أو يتهيأ لي (أي: مطالعة نفائس الأسفار) وأنا في

بوادٍ خوالي وجبالٍ عوالي»^(١).

وقال - لما ذكر روايات مروان بن الحكم عن الصحابة -:

«إلا عبدالرحمن بن الأسود؛ فلم أظفر بروايته عنه وقتَ تعليق هذا

الكتاب؛ لبعدي عن أهل الحديث، وعدم وجود مصنفاتهم

الحافلة»^(٢) اهـ، ولهذا النص دلالة أخرى سأذكرها.

وقال أيضاً - لما ذكر إيواء عثمان للحكم -: «وقد خاض

الناس في ذلك خوفاً كثيراً قديماً وحديثاً، ولم يحضرني وقت

كتابة هذا الجواب شيءٌ من هذه الكتب المذكور ذلك فيها فأنقل ما

قال العلماء في ذلك، ولا حفظتُ في ذلك ما يُقنع... ، وأما

الجواب المقنع عند النقاد؛ فهو ما ألقاه الله تعالى على خاطري في

ذلك...»^(٣).

٢- بعض المواضع في «الروض» تؤيد أن أصله «العواصم» لم يكن بين

يدي المؤلف حال تأليف مختصره، بل كان يكتب من حفظه.

فمن ذلك أنه لما تكلم عن روايات مروان بن الحكم عن

(١) «الروض» (١/١٥).

(٢) «الروض» (١/٢٧٦).

(٣) «الروض» (١/٢٧٨).

الصحابة، وأنه لم يظفر بروايته عن عبدالرحمن بن الأسود وقتَ تعليق هذا الجواب، وأنه سوف يُلحق ذلك، فإن عاقَ الموتُ؛ فالمنّة لمن أفاد ذلك^(١).

فإذا ما رجعنا إلى «الأصل»^(٢) وجدناه قد ذكر هذه الرواية، وتكلم عليها، وذكر شواهدا... .

فهذا إما أن يدل على أن «العواصم» لم يكن بين يديه وقت الاختصار، أو أنه بيّض لهذا الحديث في الكتّابين، ثم ألحقه بـ«الأصل» فنقل ذلك اللحق، ولم يُلحقه بـ«المختصر» ذهولاً أو نسياناً، أو ألحقه بـ«المختصر» إلا أن الاستنساخ وقع قبل إضافة اللحق، فبقي كذلك في جميع النسخ الفرعية.

ومن ذلك أنه لما سرد أحاديث معاوية^(٣) - رضي الله عنه - في الأحكام لم يقع في جميع النسخ (الحديث السادس والعشرون)، بينما نجد جميع أحاديث معاوية مستوفاة في «الأصل» لاخرم فيها^(٤).

٣- صرّح المؤلف - رحمه الله - بأنه لم يقف على كتبٍ بعينها، ثم هو مع ذلك ينقل منها إما نصّاً أو بالمعنى أو يشير إلى وجود المبحث فيها معتذراً عن نقله بنصّه لعدم توفر الكتاب بين يديه، وذلك مثل: - «روضة الطالبين» للنووي، انظر (١/٥٥، ٢٣٢).

(١) «الروض» (١/٢٧٦).

(٢) (٣/٢٥٠-٢٥١).

(٣) «الروض» (٢/٥٣٧).

(٤) مع الاختلاف في تقسيمها وترتيبها.

- بعض كتب يحيى بن حمزة مثل «التحقيق والشامل والانتصار». انظر (٩٨/١).

- «شرح مسلم» للنووي، انظر (٤٥١/٢)، نقل من قرابة الصفحة، ثم قال: ولم يحضرني «شرح مسلم».

- «سير أعلام النبلاء» للذهبي، انظر (٢٦٩/١).

وعلى كلِّ حالٍ؛ فمن ادعى أن «الأصل» قد كتبه من حفظه^(١)؛ فادعاء مثل ذلك في «المختصر» أولى وأحرى.

* ثانيًا: ينبغي التنبيه لمواقع إطلاقات المؤلف - رحمه الله - عند ذكره لأهل السنة والبدعة، فإنه قد قال في «إيثار الحق»^(٢): «واعلم أنني قد أذكر المبتدعة وأهل السنة كثيرًا في كلامي؛ فأما المبتدعة فإنما أعني بهم أهل البدع الكبرى الغلاة ممن كانوا، فأما البدع الصغرى فلا تسلم منها طائفة غالبًا.

وأما أهل السنة؛ فقد أريد بهم أهلها على الحقيقة، وقد أريد بهم من تسمّى بها وانتسب إليها. فتأمل مواقع ذلك» اهـ.

ومن ذلك ما قد يطلقه المؤلف ويريد به اصطلاحًا خاصًا، مثل إطلاقه أهل السنة في مقابلة الشيعة والرافضة، فيدخل في (أهل السنة) حنيئذٍ من خالف الشيعة في مسائل الإمامة والصحابة...

ويدلُّ على هذا تفريقه بين طوائف أهل الكلام من الأشعرية والمعتزلة والشيعة، وبين أهل الحديث؛ فقد قال في معنى حديث

(١) انظر: «ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية»: (١/١٥٢-١٥٣).

(٢) (ص/٨٤).

(الرؤية): «فأما أهل الحديث؛ فيؤمنون به كما ورد، على الوجه الذي أراه رسول الله ﷺ. وأما المتكلمون من الأشعرية والمعتزلة والشيعة؛ فيجتمعون على أنه تعالى لا يرى في جهة متحيّزًا كما يرى القمر، ثم يفترون في تفسير معناه...»^(١) اهـ.

* ثالثاً: الاعتذار للمؤلف لخوضه في (علم الكلام).

لم يفتأ المؤلف - رحمه الله - يحذر من الدخول في علم الكلام أو تعلمه أو استعماله في مواضع كثيرة، لو أفردت لكانت كتاباً مستقلاً^(٢). إلا أنه اضطر أحياناً للولوج فيه لنقض كلام المعترض، ومع ذلك فهو يعتذر عن الخوض فيه^(٣)...

وقد اعتذر الإمام الصنعاني^(٤) للمؤلف وغيره ممن اضطر للدخول مع المبتدعة في مباحثهم وعلومهم، فقال: «إلا أنّ عذر الناظم (ابن الوزير) - رحمه الله - أنه بُلي بالمبتدعة وبلسع عقاربهم، فاحتاج أن يدافع عن نفسه ودينه وعقيدته بالخوض معهم في ابتداعهم، دفعاً لشركهم، ومداواةً لعللهم، فهو معذور بل مأجور مشكور، وجزاءه الله خيراً، وهذا عذره وعذر كل من ألجأه الحال إلى الخوض في الابتداع ضرورة مع أهل الجدل» اهـ.

وبعد؛ فرغم تحري المؤلف - رحمه الله - للحق، واجتهاده في

(١) «الروض» (٢/٤٥٩).

(٢) منها في «الروض» (ص/٨، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٤، ٥٧٠، ٥٨٩). وانظر: «أبجد العلوم»: (١/٣٥٨) للقيّنجي.

(٣) «العواصم» (٣/٤٤٩).

(٤) «فتح الخالق» (ق/١٦) نسخة الجرافي.

ذلك بكل ما أمكنه، إلا أن الجواد قد يكتبو:

وأي حَسَامٍ لم تُصِبْهُ كِلَالَةٌ وأي جوادٍ لم تخنهُ الحَوَافِرُ؟!
فمن الذي عَصِمَ، ومن الذي ما وُصِمَ!!.

ويكفي في عُذر المؤلف - رحمه الله - ما قاله هو في خاتمة كتابه
«الإيثار»: (ص/٤١٨)، قال: «ثم إني أختتم هذا المختصر المبارك
بأنبي استغفر الله وأسأله التجاوز عني، والمسامحة في كل ما أخطأت
فيه من هذا «المختصر» وغيره، فأني محلّ الخطأ والغلط والجهل
وأهله، وهو سبحانه وتعالى أهل المغفرة والسعة والمسامحة، والغني
الأعظم، والكريم الأكرم...» اهـ.

وقال شيخ الإسلام في «المنهاج» (٥/٢٥٠): «والمؤمن بالله
ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول، إذا
أخطأ ولم يعرف الحق؛ كان أولى أن يعذره الله في الآخرة من المتعمد
العالم بالذنب، فإن هذا عاصٍ مستحقّ للعذاب بلا ريب، وأما ذلك
فليس متعمدًا للذنب، بل هو مخطيء، والله قد تجاوز لهذه الأمة عن
الخطأ والنسيان» اهـ.

أقول: وقد علّقت على ما رأيته من ذلك في حواشي الكتاب
بعبارة وجيزة، وإشارة لطيفة.

* * *

طبغات الكتاب

طبع الكتاب عدة مرات :

١- بالمطبعة المنيرية، لصاحبها الشيخ محمد منير الدمشقي (١٣٦٧هـ) - رحمه الله -، سنة (١٣٢١هـ)^(١)، وقد كان الاعتماد فيها على نُسخةٍ جاءَ في آخرها^(٢): «انتهى تحصيل هذا الكتاب الجليل من نسخةٍ قال فيها: نقلتُ هذا الكتابَ من نسخةٍ بخطِّ المؤلف، ذكر في آخرها: تمَّ الكتاب بحمد الله ومَنِّه وحُسْنِ توفيقه يوم الأربعاء، الثالث من شهر شعبان الكريم من شهور سنة سبع عشرة وثمان مئة. وتاريخ أم هذه النسخة المباركة، خامس شهر رجب من سنة ألف ومئة وأحد وعشرون ختمها الله بالحُسنى» اهـ. ولم يذكر تاريخ نساخته لها! وقد صُوِّرت في دار المعرفة سنة (١٣٩٩هـ).

وهذه الطبعة، قد وقع فيها ما يقع في الكتب المنشورة عن نسخةٍ واحدةٍ متأخرةٍ، أو غير متقنة، من عدم تبيين بعض الكلمات، أو السقط في النسخة الناتج عن انتقال نظر الناسخ، خاصةً إذا لم تكن معارضة بالأصل المنسوخ منه.

كما وقع فيها سقط في مواضع عديدة، يبلغ مجموع الأسطر الساقطة صفحات. أما التحريفات الطباعية فكثيرة!. إلا أن لهذه الطبعة فضل إحياء هذا الكتاب ونشره.

(١) «ذخائر التراث» (٢٧٨/١) لعبدالجبار عبدالرحمن.

(٢) «الروض» (١٤٧/٢) المنيرية.

٢- طبعة المطبعة السلفية :

بعناية قُصِّي بن مُحَبِّ الدين الخطيب، سنة (١٣٨٥هـ) الطبعة الأولى. وقد اعتمد على النسخة نفسها التي اعتمدت في الطبعة المنيرية، كما جاء في خاتمتها^(١)، ويُقال في هذه الطبعة ما قد قيل في سابقتها؛ إلا أن ههنا عدة أمور:

أ - تمتاز هذه الطبعة بتلافي كثير من الأخطاء الطباعية، وتمتاز أيضاً - بالاعتناء بعلامات الترقيم وعزو الآيات القرآنية، بينما ينعهد هذان الأمران في الطبعة المنيرية.

ب - أقحم الناشر قلمه في عدد من صفحات الكتاب معلِّقاً على كلام المؤلف، ومُتَعَبِّباً له، ومتوعِّداً له بالردِّ، إلا أنه اعتذر عن ذلك بأنَّ هذا ليس مكانه؟! .

وفي كلِّ تلك المواضع ينتصر الناشر لبني أمية، وقتلة الحسين - رضي الله عنه -!! مُحِيلاً في ذلك على تعليقات أبيه: الشيخ محبِّ الدين الخطيب على «المنتقى» للذهبي، و«العواصم من القواصم» لابن العربي!

وكانه لا مساعد له في قوله إلا تلك التعليقات!! حتَّى وصل به الحد إلى إنكار بعض الروايات الثابتة، بإسلوبٍ تهكميٍّ جريءٍ.

وقد كنت أعددت جدولاً بالأخطاء والسقط في هذه الطبعة، ثم بدا لي الاستغناء عن ذلك بما أثبتته في حواشي هذه المطبوعة، مما فيه

(١) «الروض» (ص/٢٩٢)، السلفية.

دلالة على وقوع تحريف أو سقط في (س).
٣- طبعة المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع بصنعاء: سنة (١٤٠٥هـ)، وقد أعاد الناشر تنضيد الكتاب اعتمادًا على الطبعات السابقة.
٤- وقد أشار العلامة الأكوغ في كتابه الموسوعي: «هَجْرُ الْعِلْمِ وَمَعَاقِلُهُ فِي الْيَمَنِ» (٣/١٧٤١)، إلى طبعة لكتاب «الروض»، طُبِعَتْ قَبْلَ سَنَةِ (١٣٥٠هـ) بِدَعْمِ مِنَ الْأَمِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْإِمَامِ يَحْيَى حَمِيدِ الدِّينِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذِهِ الطَّبْعَةِ.
وقد تُرْجِمُ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى اللُّغَةِ (التَامِلِيَّةِ)^(١)، ذَكَرَهُ الْأَكُوغُ فِي «هَجْرِ الْعِلْمِ» (٣/١٣٧٥).

* * *

(١) إحدى لغات شبه القارة الهندية.

مخطوطات الكتاب

لا يزال الحصول على المخطوطات من الخزائن في الدول العربية (خاصةً!!) عقبة كؤودًا في طريق الباحثين، فقد يُمضي الباحث مدةً مديدةً في سبيل الحصول على مخطوطةٍ ما دون جدوى، وفي أحسن الأحوال يحصل على بعض طَلَبَتِهِ!! .

وهذا ما حصل لي في هذا الكتاب؛ فقد انتظرت قرابة السنة رجاء الحصول على مخطوطات الكتاب من مكتبات اليمن، حتى أوشكت على الإياس من ذلك، إلى أن يسّر الله تعالى الحصول على بعضها - كما سيأتي - بمساعدةٍ من أخي الكريم أحمد أبو فارع وفقه الله لكل خير.

وكنت قبل هذا قد حصلت على نسخة للكتاب من مكتبة عارف حكمت^(١) بالمدينة النبوية - حرسها الله - وقابلت الكتاب عليها؛ ثم ظهر أنها عديمة الجدوى كما سيأتي.

وقد حصلت على ثلاث نسخ خطية للكتاب، وهذا وصفها:

١- نسخة خطية في (١١٤) ورقة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٧٠ / علم كلام)، مسطرتها: ٣٢ × ٢١ سم، وعدد الأسطر: ٣١ سطرًا، خطها نسخي متوسط.

كتبت سنة (١١٧٩ هـ) في شهر ذي القعدة في ليلة الاثنين كما جاء في آخرها. وناسخها هو العلامة لُطف الباري بن أحمد بن

(١) هي الآن ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية.

عبدالقادر بن الورد^(١).

وهي نسخة تامّة جيدة صحيحة قليلة الأخطاء، مقابلة على الأصل المنسوخة منه فقد جاء في آخرها: «بلغ مقابلة على أصله (عناية) حسب الإمكان، وذلك يوم الأحد لعله سابع شهر محرم الحرام سنة [١١٨٠]»^(٢)، وكتب الفقير إلى رحمة ربه: لطف البارئ بن أحمد، عفى الله عنه وغفر له ولوالديه ولمسامحه ولجميع المؤمنين آمين» اهـ.

وعلى هوامش النسخة تعليقات كثيرة ومتنوعة لجماعة من العلماء، منها ما هو بخط ناسخها، ومنها ما هو بخط المطالعين، وقد ظهرت أغلب هذه التهميشات إلا القليل منها فقد أصابه بعض

(١) ترجم له الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/٥٩-٦٠)، فقال: «خطيب صنعاء وأحد مشاهير علمائها... برع في جميع العلوم لاسيما علم الحديث والتفسير فإنه فيهما من المبرزين...». وأثنى على دينه وخلقه وشمائله، ثم قال: «والحاصل أنه من محاسن الدهر، ولم يخلف بعده مثله في مجموعة، وله أتمّ عناية وأكمل رغبة بالعمل بما جاءت به السنة، والمشي على نمط السلف الصالح، وعدم التقليد بالرأي» اهـ. توفي سنة (١٢١١هـ)، ومولده بثلاً سنة (١١٥٤هـ)، وانظر «هجر العلم» (١/٢٨٠-٢٨١).

(٢) وقع في المخطوط (١١٠٨هـ) وهو خطأ ولا ريب؛ لأن الناسخ قد فرغ من النساخة سنة (١١٧٩هـ) في ذي القعدة منه، فكيف يقابل هذا المنسوخ سنة (١١٠٨هـ)!! والصواب أنه (١١٨٠هـ) فزلّ القلم وانتقل النظر فقدم رقماً على آخر، فيكون قد قابله في ما يزيد على الشهرين، حيث انتهى من الكتاب في ذي القعدة سنة (١١٧٩هـ) وانتهى من مقابلته في سابع محرم سنة (١١٨٠هـ). والله أعلم.

الطمس، أما العلماء أصحاب التعليقات فهم:

١- الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ) وتعليقاته متنوعة ومفيدة، وهي كثيرة في أوائل الكتاب وتقلّ تدريجياً حتى تندر في أواخره، وقد أثبت جميع تعليقاته.

٢- القاضي محمد بن عبد الملك الأنسي^(١) (١٣١٦هـ) قال زبارة: «القاضي الحافظ الناقد الضابط البارع التقى» اهـ. وكان أديباً شاعراً علامة في عدد من الفنون، ولد سنة (١٢٧٣هـ)، وتوفي سنة (١٣١٦هـ) وعمره (٤٣) سنة.

٣- أحمد بن عبدالله الجنداري^(٢) (١٣٣٧هـ). وهو عالم مبرّز في علوم كثيرة، كان زديباً متعصباً ثم انقطع إلى علوم السنة، وترك التعويل على آراء الرجال، وانتهت إليه في أواخر أيامه الرياسة في علوم السنة ومعرفة الحديث والرجال ومتعلقاتها، وانتفع به خلق كثير وجمّ غفير على هذه الطريقة، منهم الإمام يحيى بن محمد حميد الدين^(٣)، وإن لم يُجَاهر بذلك حرصاً على منصب الإمامة! وقد أثبت في الهامش جلّ تعليقات هذين العالمين، إلا ما لم يظهر تامّاً في المصورة أو ما لم أرَ في إثباته نفعاً، وكان من قبيل

(١) انظر «أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر» (ص/٥٠٢-٥٠٨) و«هجر العلم» (ص/٢٠٤٤).

(٢) «هجر العلم» (ص/١٤٧٦-١٤٨٢).

(٣) وعندي نسخة خطية من كتاب «تنقيح الأنظار» للإمام ابن الوزير، وعليها خط الإمام يحيى، يثبت فيها قراءته للكتاب على العلامة الجنداري في سنة (١٣١٨هـ) بجبل الأهنوم.

المجادلات الكلامية، أو ذكر مذاهب بعض الزيدية.
 ٤- العلامة هاشم بن يحيى بن محمد الشامي^(١) (١١٥٨هـ).
 ٥- العلامة محمد بن حسين العمري^(٢) (١٣٣٠هـ).
 ٦- كاتب النسخة وقد تقدمت ترجمته.
 وتعليقات هؤلاء العلماء قليلة جدًا في الكتاب ولم ألتزم
 بإثباتها جميعًا.
 وقد اتخذت هذه النسخة أصلًا، ورمزت لها بـ«الأصل» أو
 (أ).

٢- نسخة خطية تقع في (٧٩) ورقة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير
 بصنعاء برقم (٦٩/علم كلام)، مسطرتها: ٣٥ × ٢٤ سم، عدد
 الأسطر: ٣٢ سطرًا، خطها: نسخي جيد حديث.
 كتبت سنة (١٣٣٦هـ) في شهر ذي القعدة في يوم الجمعة.
 كما جاء في آخرها. وناسخها هو لطف بن سعد الشميني^(٣)، كما
 جاء في آخر المجموع الذي بخطه الذي بدأ بـ«ترجمة ابن الوزير»
 ثم بـ«الروض» ثم بـ«العلم الشامخ» للمقبلي (ق/١٢١٩أ).
 وهذه النسخة كسابتها تامة جيدة نادرة الخطأ، مقابلة
 بعناية، فقد جاء في آخرها: «بلغ بحمد الله تعالى مقابلة هذه
 النسخة ليلة (٣) رمضان الكريم سنة (١٣٤٠هـ)، والحمد لله حمدًا

(١) «البدر الطالع» (٢/٣٢١)، و«هجر العلم» (١/٣١٦).

(٢) «هجر العلم»: (ص/١٤٦٠).

(٣) وقد ترجم له القاضي الأكويع في «هجر العلم» (ص/١٧٣٩) ووصفه
 بالعلم، والمعرفة الجيدة بعلم الحديث، ووفاته سنة (١٣٦٢هـ).

كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يُحب ربُّنا ويرضَى» اهـ.

وقد كان الشروع في مقابلتها في (١٣) ذي الحجة الحرام سنة (١٣٣٩هـ) كما جاء على طُرَّة النسخة.

ويبدو أن أصل هذه النسخة نسخة بخط القاضي العلامة محمد بن عبدالملك الأنسي، فقد جاء في خاتمتها ما صورته: «قال القاضي العلامة محمد بن عبدالملك الأنسي - رحمه الله - في آخر النسخة التي بقلمه التي قابلنا هذه النسخة عليها: [وجد] بخط سيدي العلامة إسحاق بن يوسف - رحمه الله - في آخر نسخته من هذا التأليف ما لفظه: انتهى ما أردت من مطالعة هذا السفر الجليل الذي هو برؤ العليل وشفاء الغليل، فرحم الله مؤلفه رحمة واسعة وحشره في زمرة حبيبه الشفيع، وحرّر في رمضان سنة (١١٣٧هـ) انتهى» اهـ.

وعلى هوامش النسخة تعليقات كثيرة لجماعة من العلماء تتفق في معظمها مع ما في نسخة (الأصل) وقد تزيد عليها أحيانًا. ويظهر من هوامش النسخة أن كثيرًا من تعليقاتها منقولة من هوامش نسخة العلامة الجنداري^(١)، أو من نسخة مقروءة عليه.

والقول في إثبات هذه التعليقات كالقول في نسخة الأصل. وقد جعلتها نسخة مساعدة في قراءة كلمة أو إثبات ما هو أولى. ورمزتُ لها بـ(ي).

٣- نسخة خطية في (١٠٢) ورقة، في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة

(١) تقدم التعريف به.

النبوية، مجموعة الشيخ عارف حكمت برقم (٧٠٢).
 مسطرتها: ٣٠ × ١٢,٥ سم، عدد الأسطر: ٣١ سطرًا، خطها:
 نسخي معتاد مضطربة النقط، كُتبت سنة (١١٧٩هـ) في آخر شهر
 الحجة الحرام، كما جاء في آخرها، ولم يكتب الناسخ اسمه.
 وهي نسخة سقيمة، كثيرة التحريف والسقط الناتج عن
 انتقال النظر، إضافة إلى النقط العشوائي، وهناك سقط كبير وهو
 (الوهم الثالث عشر) برؤيته^(١) من (٣٥٤-٣٦٦) من هذه الطبعة!!
 وكنت قد قابلت جميع هذه النسخة وأثبت ما وقع فيها من
 سقط وتحريف، ثم عدلتُ عن ذلك؛ إذ لاجدوى من وراءه، وقد
 استفدت منها في مواضع لا تزيد على العشرة.
 وعلى هوامش النسخة بعض العناوين لموضوعات الكتاب،
 بقلم كبير.

وهناك نسخ للكتاب إلا أنني لم أقف عليها وهي:
 - نسخة في مكتبة الأوقاف بصنعاء في (١٣٢) ورقة. مسطرتها:
 ٢٠ × ١٥ سم، عدد الأسطر: ٢٣ سطرًا، ناسخها: إبراهيم بن أبي
 القاسم بن مطير، خطها: نسخي معتاد، في يوم الخميس من ذي
 الحجة سنة (٩٥٦هـ). من وقف محمد بن علي قيس^(٢). انظر
 «الفهرس» (٦٣٨/٢).

- (١) وأثبت بدلاً منه كلامًا ليس هو في «الروض»! ولعله من «العواصم».
 (٢) كان من العلماء، وقد استنسخ كتاب «العواصم والقواصم» توفي سنة
 (١٠٩٦هـ)، انظر «ملحق البدر الطالع» (ص/٢٠٥)، و«هجر العلم»
 (ص/٢٦٨-٢٦٩).

- نسخة في دار المخطوطات اليمنية بصنعاء، صورها معهد
المخطوطات العربية بمصر، وتقع في (٣٥٨) ورقة!! منسوخة في
سنة (١٠٦٨هـ).

- نسخة في دار الكتب المصرية في (٦١) ورقة برقم (٣٢٣).
مسطرتها: ٣١ × ٢٢ سم، عدد الأسطر: ٤٠ سطرًا، بقلم: عبدالله
ابن عليّ بن عليّ بن محمد بن مهدي بن أحمد الجيوري^(١)، سنة
(١٣١٩هـ). انظر: «فهرس دار الكتب» (١/ مصطلح/ ٢٣١).

* * *

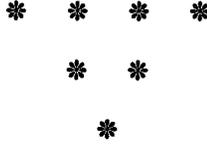
(١) كان من العلماء، ولد سنة (١٢٦٠هـ) وتوفي سنة (١٣٢٣هـ)، انظر
«هجر العلم» (ص/ ٤٠٧).

خطة العمل في الكتاب

- ١- قدمتُ بمقدمة، أبنتُ فيها عن مشروعية الرد على المخالف، وأنه باب جهادي.
- ٢- نشرتُ ترجمة المؤلف لمحمد بن عبدالله بن الهادي الوزير (٨٩٧هـ)، حفيد أخي المؤلف، وتلميذه.
- ٣- عرّفتُ بالكتاب، وذلك في نقاط عديدة.
- ٤- قابلتُ ما وقع لي من نسخ الكتاب الخطية، معتمداً في ذلك على نسخة (الأصل) المشار إليها بـ(أ)، وسبق سبب اعتمادها أصلاً، وجعلت نسخة (ي) أصلاً آخر يعتمد عليه، وقد يترجح ما فيه إذا قوي حظه من النظر، ولم أجمد على ما في نسخة (أ). وكذلك استفدت من الطبعة السلفية، ورمزت لها بـ(س)، كما استفدت - أيضاً - من (الأصل) وهو «العواصم» في مواضع، وكذلك من نسخة (ت). فما كان من بقية النسخ أو زيادة من عندي لصالح النص، وضعتها بين معكوفين هكذا [].
- ٥- خدّمتُ نصّ الكتاب على ما هو متعارف عليه عند محققي التراث والمعتنين به، على ما أسعفني به الوقت والمراجع.
- ٦- لم أسهب في تخريج الأحاديث، ولا في التعليق على بعض القضايا، بل حرصت على الاقتصاد ما استطعتُ إليه سبيلاً، إذ التطويل في ذلك يخرج الكتاب عن المقصود.
- ٧- ثم صنعت فهرس نظرية؛ للآيات والأحاديث والأشعار والأعلام والكتب.

وفهارس علمية؛ للموضوعات على الفنون، ولل فوائد المنثورة،
ولموضوعات الكتاب على تسلسلها.

وأرجو بهذا أن أكون قد وُفِّتُ لخدمة هذا السِّفر النفيس مع
اعترافي بالعجز والتقصير، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله
وصحبه وسلّم.



نماذج النسخ الخطية

توحيد السيد الامام عن الال محمد بن الواسع
الوزير رضي الله عنه

٢٠٤
٢٠٤
٢٠٤
الاول

صفحة العنوان لترجمة ابن الوزير

- ولا يصحوا في ليلة الحج والاعتقاد
- عن الحوض فيه والمعونات البواجد
- وان لم يكره من الحوض فاجعلوا
- مواردكم مستعديات المناصل
- عليكم رمق المصطفى وهو غصنة
- وما عاذلنا بقوله بعد ذلك
- سعرت دموعي من جاه ورحمة
- كما سعت الصدغته عواد له

تو الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد

والد وصحبهم وسلم تسليما كثيرا
 وكان السراج من نور هذا
 الكتاب المنار لك
 احمد سرالحي الحائري
 سنة ١١٧٩ هـ

ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم